الاستراتيجية الألمانية للاستدامة

موجز عن مواصلة التطوير-
لعام ٢٠٢١

الحكومة الاتحادية

استراتيجية الاستدامة
من أجل ألمانيا

الاستراتيجية الألمانية للاستدام

موجز عن مواصلة التطوير-
لعام ٢٠٢١

كلمة افتتاحية

في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة أعلن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش انطلاق عقد من العمل في جميع أنحاء العالم. يرجع ذلك إلى أن العالم كان ومازال يجازف بتفويت أهداف خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

إن الدول كلها مطالبة الآن بالمضي قدمًا نحو تنفيذ الخطة بسرعة أكبر وقدر أعلى من الطموح. لذا، تعتزم ألمانيا في إطار مواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة التي تم إقرارها الآن رفع إيقاع العمل نحو المزيد من الاستدامة - هنا في بلدنا وكذا في إطار التعاون الدولي.

لقد زادت جائحة فيروس كورونا من الضرورة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في جميع أنحاء العالم، حيث كشفت لنا بوضوح أن التهديد الذي يتعرض له واحد من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة - في هذه الحالة تحديدًا الهدف المتعلق بالصحة - قد تترتب عليه عواقب وخيمة تطال كافة مجالات الحياة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى. تعرقل الجائحة بهذا الشكل حتى محاربة الفقر والجوع.

ولكن في مثل هذه الفترات الصعبة ينمو كذلك الوعي بأن التحديات العالمية لا يمكن التغلب عليها إلا بنهج عالمي. ومن ثم، يكتسي الاتفاق الأوروبي الأخضر الذي قدمته المفوضية الأوروبية كنموذج للمستقبل والذي واصلنا العمل عليه خلال الرئاسة الألمانية لمجلس الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة. وفي مجال حماية المناخ، عقد الاتحاد الأوروبي العزم على جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخيًا بحلول عام ٢٠٥٠.

في سبيل تحقيق أهداف الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وخطة عام ٢٠٣٠، يتعين علينا أن نسلك درب التحول الشاق حقًا الذي يطال مجالات مهمة مثل الطاقة والاقتصاد الدائري والسكن والنقل والتغذية والزراعة. نسعى في ألمانيا إلى الدفع بعملية التحول إلى الأمام من خلال مواصلة تطوير استراتيجيتنا للاستدامة وعن طريق التعليم والبحث العلمي والابتكار على وجه الخصوص.

والآن، يتعلق الأمر بتحديد المسار السليم لعقد العمل. إن درب التحول نحو ألمانيا مستدامة لن ينجح إلا إذا سلكناه معًا.

الدكتورة انغيلا ميركل

المستشارة الاتحادية

Nachhaltigkeits-
strategie
für Deutschland

الآن، نمهد الطريق السليم لعقد العمل

موجز الاستراتيجية الألمانية للاستدامة

مواصلة التطوير لعام ٢٠٢١

قررت الحكومة الاتحادية في ١٠ مارس/ آذار ٢٠٢١ اعتماد **مواصلة تطوير شاملة للاستراتيجية الألمانية** للاستدامة. يعرض هذا **الموجز** لمحة عامة عن **العناصر** الأساسية للاستراتيجية حسب إصدارها في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٠.

أولاً: عقد العمل

خطة عام ٢٠٣٠

في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥ اعتمد رؤساء دول وحكومات المئة وثلاثة وتسعين دولة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة (Agenda for Sustainable Development) لعام ٢٠٣٠. تشكل خطة عام ٢٠٣٠ **بالأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة** (SDGs Sustainable Development Goals) المتضمنة فيها الأساس لسياسة الاستدامة الخاصة بالحكومة الاتحادية. في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والمنعقد في نيويورك في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩ أقرّ رؤساء الدول والحكومات بأن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لن يتسنى تحقيقها إذا استمرت التطورات على مجراها الحالي. بينما يدفع كل من تغيّر المناخ، وانقراض أنواع الكائنات الحية، والاستهلاك المتزايد للموارد – كما هو باد للعيان- الكوكب إلى الوصول إلى أقصى حدوده، يتطلب تحقيق العدالة بين الأجيال والمناطق المختلفة بكل وضوح إيجاد حلول مناسبة.

وعليه، قامت منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بإعلان العقد **القادم «عقدًا من العمل** والإنجاز من أجل التنمية المستدامة" (Decade of Action and Delivery for Sustainable Development)، إذًا فهو عقد لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

إن تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لن يكون ممكنًا إلا إذا عجّل المجتمع الدولي ككل، بل وكل دولة على حدة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وزاد مستوى طموحه في هذا الشأن بوضوح.

المهمة التي كُلّفنا بها واضحة: يتعين علينا الآن
تحديد المسار لعقد من الاستدامة!

كورونا

كشفت جائحة كورونا – أكثر حتى من الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ – عن مدى عرضة مجتمعاتنا في مجالاتها المختلفة للصدمات، ذلك بغض النظر عن مستوى التنمية الذي وصلت إليه.

لقد غيرت جائحة كورو نا في وقت قصير للغاية حياة البشر بشكل هائل – في ألمانيا وفي مختلف أنحاء العالم، حيث اضطررنا من أجل مجابهتها لتقييد الحياة العامة والنشاط الاقتصادي، بل و حياة كل فرد على نحو فاق التصور.

يجب على **التدابير السياسية** التي يتم تفعيلها على الصعيد الوطني والأوروبي والدولي استجابةً **لأزمة كورونا** أن **تأخذ خطة عام ٢٠٣٠** والأهداف العالمية للاستدامة بعين الاعتبار، وأن تراعي مبدأ „عدم ترك أي أحد خلف الركب" (leave no one behind) المرسخ في خطة عام ٢٠٣٠ باعتباره مبدأ توجيهيًا.

وعليه، فالصيغة المطوّرة للاستراتيجية الألمانية للاستدامة تنطوي على تدابير اتخذتها الحكومة الاتحادية تفاعلاً مع الجائحة ومن شأنها في الوقت ذاته أن تدعم المقومات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام في ألمانيا وأوروبا والعالم بأسره.

ثانيًا: الآن، نحدد مسار الاستدامة - على كافة الأصعدة

١. على الصعيد الدولي

بعد مرور قرابة خمسة أعوام على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وعقب نهاية الدورة الأولى للمنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة (High-level Political Forum on Sustainable Development) الذي تم تأسيسه لدى منظمة الأمم المتحدة، وبالنظر إلى النتائج التي تضمنها التقرير الأول للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي (Global Sustainable Development Report)، فإن الحصيلة العامة تستدعي القلق حيث أن التحديات العالمية التي تواجهها الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أصبحت ملموسة الآن أكثر من أي وقت مضى، وذلك حتى بصرف النظر عن جائحة كورونا وتداعياتها. **إن الجهود المبذولة حتى الآن لا تكفي بالمرة لانتهاج مسار تنمية يتسم بالاستدامة.**

تساند الحكومة الاتحادية انطلاقا من قناعتها الجهود والمناهج متعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بما يميزها من طابع عالمي شامل في تعاون مع الشركاء الدوليين. بالنظر إلى المجالات المختلفة التي تعالجها خطة عام ٢٠٣٠، تشمل تلك إبرام الاتفاقات الملزمة بموجب القانون الدولي، وغيرها من أشكال التعاون الدولي، بالإضافة إلى دعم المنظمات الدولية والدخول في تحالفات استراتيجية وشراكات متمحورة حول موضوعات بعينها.

المنتدى السياسي رفيع المستوى

منذ عام ٢٠١٦، يُعتبر المنتدى السياسي رفيع المستوى منتدى محورياً لتبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن التقدم المحرز عالمياً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.تشكّل الاستعراضات الوطنية الطوعية (Voluntary National Reviews) المقدمة من قبل الدول لعرض التدابير التي تتخذ ها في سبيل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ العنصر الرئيس الذي يستند إليه المنتدى السياسي رفيع المستوى.

تشجع ألمانيا شفافية الاستعراضات المقدمة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة. لقد كانت ألمانيا من أوائل الدول التي عرضت تطورات الاسترا تيجية الألمانية للاستدامة في إطار الاستعراض الوطني الطوعي الذي قدمته في يوليو/ تموز ٢٠١٦، كما أعلنت أمام منظمة الأمم المتحدة عن تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد في يوليو/ تموز ٢٠٢١. سيعتمد الاستعراض بشكل أساسي على الاستراتيجية الألمانية للاستدامة بصيغتها المطورّ ة المقد مة هنا ويعرض المجهودات والخطط الوطنية في سبيل تنفيذها.

مهمة للسياسة الخارجية

تلعب السياسة الخارجية الألمانية دورًا حاسمًا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتعزيز الاستدامة على الصعيد الدولي.

تماشيًا مع الخطوط التوجيهية «تجنب الأزمات، إدارة الصراعات، تعزيز السلام» تسترشد السياسة الخارجية الألمانية بالمبدأ الذي يسلط الضوء على علاقة السببية المتبادلة بين السلام والأمن والتنمية. لذا، تعوّل السياسة الخارجية الألمانية على إيجاد حلول دائمة للصراعات بإشراك كافة الأطراف الفاعلة، كما تطرح الاعتبارات الخاصة بالاستدامة على المستوى العالمي في إطار المبادرات والمشاريع الثنائية التي تعالج قضايا السلام والاستقرار واللامساواة، وكذلك في سياق المساعي الدبلوماسية في مجالي المناخ والمياه. من الضروري أيضًا أن تأتي أي مساهمة تتم في سبيل تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة مرتكزة على حقوق الإنسان، أي أن تكون متفقة مع الالتزامات الأساسية السارية في هذا المجال، ذلك لأن إعمال حقوق الإنسان لجميع البشر يشكّل عنصرًا رئيسًا لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

العمل في إطار المنظمات الدولية والمناهج المبنية على تعددية الأطراف (راجع «التحالف من أجل تعددية الأطراف») علاوة على التبادل الوثيق للآراء والخبرات فيما بين الشركاء الذين يشكلون معًا مجتمعًا قائمًا على القيم والمصالح المشتركة، تلك العلاقات تلعب كلها دورًا هامًا في تحقيق التقدم في مجال الاستدامة على المستوى العالمي. دعمت السياسة الخارجية الألمانية الاستدامة على الصعيد متعدد الأطراف أيضًا في أثناء عضويتها في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. تطرقت ألمانيا من خلال مساعيها في مجال «المناخ والأمن» إلى التهديدات التي يتعرض إليها أمن البشر والدول من جراء تغيّر المناخ، وتقدمت بقرار بشأن العنف الجنسي في النزاعات (القرار رقم ٢٤٦٧). يعتبر السعي وراء إعمال حقوق الإنسان والعمل على زيادة مشاركة المرأة كذلك جزءًا من المفهوم الشامل للأمن. فضلاً عن ذلك، يتعين إشراك الشباب مستقبلاً بصورة أكبر في العمليات الرامية إلى منع نشوب الأزمات وتحقيق السلام. في فترة الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، تم من خلال القرار رقم ٢٥٣٥ دعم جدول الأعمال المتعلق بـــ«الشباب والسلم والأمن» وما يتضمنه من تركيز على دور الشباب من الناشطات والناشطين في سبيل تحقيق السلام.

مهمة للتعاون الإنمائي

يسترشد التعاون الإنمائي للحكومة الاتحادية بخطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة وبالمبادئ التوجيهية الأولية: الناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة (Five Ps: People, Planet, Prosperity, Peace, Partnership).

تساهم ألمانيا بصفتها ثاني أكبر الجهات الحكومية المانحة في مجال التعاون الإنمائي بشكل حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الشريكة لها. في عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي النفقات العامة لألمانيا في قطاع التعاون الإنمائي ٢١,٦ مليار يورو، أي ما يعادل ٠,٦١٪ من الدخل القومي الإجمالي لألمانيا.

بيد أن جائحة كورونا تشكّل تهديدًا للتقدم المحرز في العديد من المجالات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، سوف تواصل الحكومة الاتحادية في عام ٢٠٢١ دعمها الموجّه والشامل للبلدان الشريكة في التغلب على تبعات جائحة كورونا. تهدف البرامج المختلفة إلى إتاحة إمكانية للتعافي الاقتصادي بمراعاة الاستدامة (تعافي أفضل – Better Recover).

تدابير في مواجهة جائحة كورونا

تساهم ألمانيا على المستوى متعدد الأطراف وبالتعاون مع شركائها الدوليين بشكل حاسم في المنصة العالمية المشكّلة لتطوير اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص لمرض كوفيد-١٩، وإتاحتها عالميًا (ما يطلق عليه مسرّع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، ACT-Accelerator)، وهي مبادرة تم إطلاقها بدعوة من مجموعة العشرين في ٢٦ مارس/ آذار ٢٠٢٠. في هذا الإطار يتم على سبيل المثال لا الحصر زيادة المساهمات المالية المقدمة بشكل موجّه لمنظمة الصحة العالمية وللأدوات متعددة الأطراف مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين (غافي- Gavi) والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

قامت الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بالفعل في أبريل/ نيسان ٢٠٢٠ بإعداد برنامج فوري وشامل لمواجهة كورونا وإعادة تخصيص ما يزيد على مليار يورو من الميزانية الحالية للاستجابة العاجلة للأزمة. علاوة على ذلك، تم في الملحق الثاني لخطة الميزانية الاتحادية للعام ٢٠٢٠ وضع ١,٥٥ مليار يورو إضافية تحت تصرّف الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية لاستخدامها في دعم البلدان الشريكة في مجالي تشخيص المرض والتدريب، وعن طريق تدابير في قطاع المياه والصرف الصحي، وكذلك من خلال توفير المواد اللازمة. تدعم الحكومة الاتحادية بالإضافة إلى ذلك الدول الشريكة التي ترتفع فيها نسبة الفقر في تخفيف التبعات الاقتصادية للجائحة من خلال برامج للضمان الاجتماعي وتحويلات نقدية.

تجاوبًا مع خطة الاستجابة الإنسانية العالمية (Global Humanitarian Response Plan) التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة رصدت وزارة الخارجية الألمانية موارد إضافية قدرها ٤٥٠ مليون يورو من أجل المساعدات الإنسانية.

في إطار مبادرة المناخ الدولية (International Climate Initiative) التي أطلقتها الوزارة الاتحادية للبيئة، قدمت الحكومة الاتحادية فضلاً عن ذلك في يوليو/ تموز ٢٠٢٠ حزمة تدابير للاستجابة لكورونا (Corona-Response-Paket) بلغت قيمتها المبدئية ٦٨ مليون يورو. تلك التدابير من شأنها أن تدعم البلدان الشريكة في تخفيف الآثار المباشرة لجائحة كورونا، كما تهدف في الوقت ذاته إلى ربط الانطلاقة الاقتصادية الجديدة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بحماية المناخ والتنوع البيولوجي عن طريق تقديم تدابير دعم فوري للمحميات الطبيعية والمناطق ذات التنوع البيولوجي الكبير وتمويل المستشارين الاقتصاديين والمستشارات الاقتصاديات للعمل في العديد من البلدان الشريكة في مبادرة المناخ الدولية.

٢. على الصعيد الأوروبي

في الوقت الذي تتعرض فيه البيئة العالمية إلى تغيرات جوهرية بسبب تطورات كتغيّر المناخ والرقمنة وانعدام الاستقرار الجغرافي السياسي، علاوة على جائحة كورونا الحالية ومكافحتها، يصبح التعاون الأوروبي أمرًا لا غنى عنه وذلك أكثر من أي وقت مضى. بالتنفيذ الحازم لخطة عام ٢٠٣٠، يتسنى للاتحاد الأوروبي تقديم مساهمة قيمة في التغلب على التحديات العالمية على المدى الطويل. على أوروبا السعي دوليًا إلى إرساء نظام قائم على سيادة القانون وإلى تأييد الابتكار والاستدامة (كلمة المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أمام البرلمان الأوروبي في ٨ يوليو/ تموز ٢٠٢٠ في بروكسل).

حددت **المفوضية الأوروبية** في مستهل الفترة التشريعية الجديدة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤) التنمية المستدامة كأولوية واضحة لها، وصرّحت بوضع خطة عام ٢٠٣٠ في محور اهتمام السياسة الأوروبية واعتبارها مقياسًا لما تتخذه من تدابير سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

الاتفاق الأخضر

بالاتفاق الأخضر الأوروبي (European Green Deal)، قدمت المفوضية علاوة على ذلك نموذجًا جديدًا لمستقبل أوروبا من شأنه أن يجعل منها بحلول عام ٢٠٥٠ قارة محايدة مناخيًا، تقتصد في استهلاك الموارد وتتميز بمجتمع عادل ومرفه، واقتصاد حديث يستخدم الموارد بكفاءة ولديه قدرة تنافسية عالية، ذلك مع مراعاة العدالة الاجتماعية في عملية الانتقال (الانتقال العادل).

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

بالنظر إلى أن التنمية المستدامة منصوص عليها بالفعل كإحدى أهداف **معاهدة الاتحاد الأوروبي**، يتعين على الاتحاد الأوروبي توضيح ما تعنيه خطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة لسياسته. عرضت المفوضية الأوروبية في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠ خطتها بشأن إدارة وتحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة تحت عنوان: «تنفيذ أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – المنهج الشامل» (Delivering on the UN's Sustainable Development Goals – A comprehensive approach).

شكّلت ألمانيا فترة توليها **رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي** بشكل مستدام واستفادت من تلك الفترة للدفع قدر الإمكان بالملفات الرئيسة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة إلى الأمام، منها في إطار الاتفاق الأخضر مثلاً قانون المناخ، واستراتيجية التنوع البيولوجي، واستراتيجية حماية الغابات، وخطة عمل الاقتصاد الدائري، واستراتيجية المواد الكيماوية المستدامة، وفي مجال المواد الغذائية مثلاً استراتيجية الأمن الغذائي «من المزرعة إلى المائدة" (Farm-to-Fork-Strategie)، وكذلك موضوع الرقمنة والاستدامة. يجب أن تسهم النفقات التي تتم داخل الإطار المالي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي أو في سياق أداة إعادة الإنعاش "الجيل القادم في الاتحاد الأوروبي"(Next Generation EU) بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من قيمتها الإجمالية في الأهداف المناخية للاتحاد الأوروبي.

تتعاون الحكومة الاتحادية بشكل وثيق مع إدارات دول أوروبية أخرى في مجال التنمية المستدامة، كما إنها عضوة **في الشبكة الأوروبية للتنمية المستدامة** (European Sustainable Development Network).

٣. على الصعيد الوطني

في ألمانيا أيضًا، تداخلت الحاجة الملحة والضغط السائد بالفعل نحو تحقيق الأهداف العالمية للاستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ مع التبعات الوخيمة لجائحة كورونا، وازدادت وطأتها بهذا الشكل في العديد من المجالات.

لا يقتصر الهدف المعلن للحكومة الاتحادية على الاستجابة إلى جائحة كورونا، بل يشمل أيضًا وضع ألمانيا سريعًا على مسار النمو المستدام الذي يدعم التحديث من خلال الابتكار، ذلك لكي تخرج ألمانيا من تلك الأزمة أقوى من ذي قبل.

برنامج التحفيز الاقتصادي وحزمة التدابير من أجل المستقبل

يبلغ حجم **برنامج التحفيز الاقتصادي** (Konjunkturprogramm) للعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ الذي اعتمدته الحكومة الاتحادية في ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠ ما يصل إلى ١٣٠ مليار يورو، ويشمل حزمة تدابير للتحفيز الاقتصادي وأخرى للتغلب على الأزمة، بالإضافة إلى حزمة تدابير من أجل المستقبل، وتدابير موجهة نحو الاضطلاع بالمسؤوليات الدولية.

تم بأسرع صورة ممكنة تنفيذ التدابير ذات الأثر التحفيزي قصير المدى على الاقتصاد بهدف حماية الشركات والخدمات الاجتماعية والحفاظ على الوظائف وتجنب حالات الضيقات الاجتماعية والأزمات.

تتضمن **حزمة التدابير من أجل المستقبل** (Zukunftspaket) تدابير طويلة المدى، حيث تهدف الحزمة البالغة قيمتها ٥٠ مليار يورو إلى تحديث ألمانيا وتعزيز دورها كمصدّر عالمي للتكنولوجيات الرائدة، لا سيما من خلال الاستثمارات في المستقبل الرقمي وفي تكنولوجيات المناخ.

حزمة التدابير من أجل المستقبل

التدابير التي تشملها حزمة التدابير من أجل المستقبل مقسمة إلى خمس فئات، وهي: (١) تعزيز تحوّل التنقّل، (٢) تحوّل الطاقة وتحقيق الأهداف في مجال المناخ، (٣) الاستثمار في الرقمنة، (٤) تعزيز التعليم/ التدريب المهني والبحث العلمي، (٥) دعم النظام الصحي/ الحماية من الجوائح.

في عام ٢٠٢٠، تم التطرق إلى عناصر أخرى مهمة مثل الاستراتيجية الوطنية للمياه، وبرنامج مستقبل المستشفيات، وبرنامج الاتحاد الأوروبي للبطالة الجزئية (الدعم لتخفيف مخاطر البطالة في حالة الطوارئ -SURE). تدعم الحكومة الاتحادية عملية تطوير اللقاحات الفعالة والآمنة من خلال تعزيز البحث العلمي في مجال اللقاحات في ألمانيا.

وجاري العمل حاليًا على عدد من التدابير الأخرى، منها توسيع البنية التحتية لمحطات شحن السيارات الكهربائية، وتعزيز البحث العلمي والتطوير في مجال وسائل التنقل الكهربائية وإنتاج خلايا البطاريات، ومساهمة الحكومة الاتحادية برأس مال إضافي في شركة السكك الحديدية الألمانية ش. م. (Deutsche Bahn AG) والاستثمار في دعم الرقمنة.

ثالثًا: الاستراتيجية الألمانية للاستدامة

١. الاستدامة كمبدأ توجيهي

بالنسبة للحكومة الاتحادية، فإن اتباع المبدأ التوجيهي للتنمية **المستدامة** يعني العمل على تلبية احتياجات الأجيال **الحالية والأجيال المستقبلية** في ألمانيا وفي جميع أنحاء العالم، **وإتاحة** الفرصة لها للحياة في كرامة غير منقوصة.

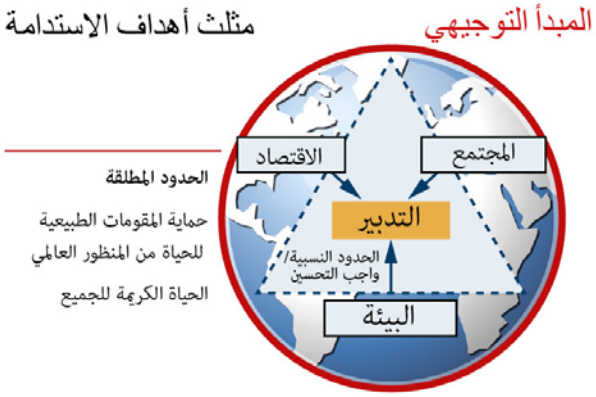

يتطلب ذلك **تنمية مجدية اقتصاديًا ومتوازنة اجتماعيًا وملائمة بيئيًا** بينما ترسم **الحدود الكوكبية** مع التوجه نحو توفير **الحياة الكريمة للجميع** (حياة دون فقر ولا جوع، حياة يستطيع فيها كل شخص تحقيق كامل إمكاناته في كرامة ومساواة) **الحدود الخارجية المطلقة**.

الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة

تشكل **خطة عام ٢٠٣٠ الأساس للاستراتيجية** الألمانية للاستدامة. تأسيسًا على فكرة الأبعاد **الثلاثة للاستدامة**. البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - التي تم تبنيها منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، تحدد خطة عام ٢٠٣٠ إجمالاً ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals, SDGs) تسري اعتبارًا من عام ٢٠١٥. تمس هذه الأهداف مواضيع مختلفة للغاية منها مثلاً مكافحة الفقر والجوع، أو توفير العمل اللائق ودعم النمو الاقتصادي، أو تدابير حماية المناخ. هكذا توضح الأهداف السبعة عشر بما تتضمنه من ١٦٩ غاية مدى اتساع نطاق مفهوم التنمية المستدامة.

مبادئ الاستدامة في الاستراتيجية الألمانية للاستدامة

لمواصلة تثبيت دعائم التنمية المستدامة باعتبارها معيار واضحًا في عملها، قامت الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٨ بتحديد **ستة مبادئ للاستدامة** يتعين على الوزارات مراعاتها لدى صياغة التدابير المتخذة في مختلف المجالات السياسية. ترسم تلك المبادئ مضمون السياسة المستدامة ،ويتم استخدامها من قِبَل الوزارات المختلفة وغيرها من الجهات في عملية تقدير التبعات المترتبة على القوانين فيما يتعلق بالاستدامة.

مبادئ الاستدامة في الاستراتيجية الألمانية للاستدامة

(١) تطبيق التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي على كافة المجالات وفي جميع القرارات
(٢) الاضطلاع بالمسؤولية عالميًا
(٣) حماية المقومات الطبيعية للحياة
(٤) تعزيز النشاط الاقتصادي المستدام
(٥) حفظ وتحسين التماسك الاجتماعي في مجتمع مفتوح
(٦) الاستفادة من التعليم والبحث العلمي والابتكار كباعث للتنمية المستدامة

(راجع أدناه الفقرة الخاصة بنظام إدارة الاستدامة)

الرؤية المستقبلية

تتبع الحكومة الاتحادية رؤية إيجابية وشاملة لمستقبل مستدام في ألمانيا.

الرؤية المستقبلية

"ألمانيا المستدامة" يجب أن تكون بلدًا متقدمًا ومبتكِرًا ومنفتحًا وجديرًا بالحياة فيه.

فهو يتميز بارتفاع مستوى المعيشة فيه، والحماية الفعالة للبيئة. كما إنه يدمج الجميع ويشركهم بصورة شاملة ولا يهمّش أحدًا، بل يخلق فرصًا للمشاركة المتكافئة للبشر جميعهم في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة، ويتحمّل مسؤولياته الدولية.

(الاستراتيجية الألمانية للاستدامة، الإصدار الجديد لعام ٢٠١٦)

٢. أصل الاستراتيجية وتطورها

يرجع تاريخ الاستراتيجية الوطنية للاستدامة في ألمانيا بالفعل **إلى عام ٢٠٠٢**، حين تم تقديمها بالتزامن مع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة في جوهانسبرغ. ومنذ عام ٢٠٠٤، يتم مواصلة تطوير استراتيجية الاستدامة مرة كل أربعة أعوام (تقارير سير العمل للحكومة الاتحادية للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ و٢٠١٢).

اعتبارًا من عام ٢٠١٥، تشكل **خطة عمل ٢٠٣٠** بأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة **الأساس** الذي تقوم عليه سياسة الاستدامة للحكومة الاتحادية. لذا، قامت الحكومة الاتحادية في ضوء خطة عام ٢٠٣٠ بإجراء تعديل جذري لاستراتيجية الاستدامة، واعتمدت في تاريخ ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧ الإصدار الجديد للاستراتيجية الألمانية للاستدامة الذي تم تحديثه في ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨.

٣. مواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة لعام ٢٠٢١

تستعرض الحكومة الاتحادية من خلال مواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة في عام ٢٠٢١ الأنشطة التي تم اتخاذها منذ بداية الفترة التشريعية التاسعة عشر بهدف **تنفيذ الاستراتيجية** والتدابير الإضافية المخطط لها.

إن مواصلة تطوير الاستراتيجية ترسي الأساس للنهوض بسياسة الاستدامة تماشيًا مع متطلّبات العقد المقبل (٢٠٢٠ – ٢٠٣٠) الذي أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة عقدًا من العمل. تركز الاستراتيجية المطوّرة على ضرورة المضي قدمًا بصورة طموحة لاسيما في **مجالات التحوّل** الأساسية. يرافق ذلك **زيادة في الاتساق** فيما بين التدابير السياسية. تركز الاستراتيجية في الوقت ذاته على الدور المحوري للأطراف المجتمعية الفاعلة من مجالات السياسة والعلم والاقتصاد والنقابات والجمعيات من أجل تحقيق **الاستدامة كعمل جماعي.**

٤. عملية الحوار

تم الإعداد لمواصلة تطوير الاستراتيجية من خلال عملية حوار واسعة النطاق ضمت بشكل خاص المهتمين من المتخصصين ومن المواطنين والمواطنات.

انطلقت **سلسلة من الحوارات** في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ في برلين، ثم تلتها مؤتمرات إقليمية انعقدت في شتوتغارت ونوردرشتيت وبون شارك فيها حتى فبراير/ شباط ٢٠٢٠ ما يقرب من ١٤٠٠ مواطن ومواطنة. في الفترة الأولى، تم في أثناء الفعاليات وبعدها تلقي حوالي ٤٠٠ مداخلة شفهية وكتابية. نُشرت مسودة مواصلة تطوير الاستراتيجية في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠، وفي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠ أجرت الحكومة الاتحادية جلسة استماع بمشاركة مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة (منتدى الاستدامة ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى ما ورد، قامت حوالي ٣٦٠ مؤسسة وجمعية ومنظمة وشخصًا بالتعليق على المسودة حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠، وتضمّن ذلك بعض التعليقات والإرشادات المستفيضة جدًا والمستندة إلى معرفة وإطلاع عميق. بناء على ذلك، تم تعديل مسودة مواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة. نُشرت **التعليقات** المصرّح بنشرها على موقع www.dialog-nachhaltigkeit.de.

لا تعتبر الحكومة الاتحادية **الاستراتيجية الألمانية للاستدامة** أمرًا منتهيًا لا يجوز تعديله في المستقبل القريب، بل إنها تنظر لها على إنها **عملية** قيد التشكيل. إذًا، فالاستراتيجية بمثابة „وثيقة حية" تواصل الحكومة الاتحادية بصفة مستمرة تطويرها ومراجعتها وموائمتها مع الظروف الإطارية المتغيّرة.

لا تتطلب الاستدامة العمل الحكومي فحسب، بل إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يقتضي علاوة على **العمل** على **كافة** المستويات السياسية أيضًا مساهمة **الأطراف الفاعلة** من المجتمع وكذلك المواطنين والمواطنات.

٥. مضمون الاستراتيجية

أ) المؤشرات والأهداف

الاستراتيجية باعتبارها أداة تحكم تضم ٧٢ **مؤشرًا وهدفًا في ٣٩ مجالاً**. تعكس تلك في مجموعها وضع التنمية المستدامة وتضع الأساس للعمل المستقبلي في إطار الاستراتيجية.

بالإصدار الجديد للاستراتيجية الألمانية للاستدامة في عام ٢٠١٧، تمت موائمة المؤشرات مع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة وتوجيهها عمومًا نحو المزيد من الدولية. ترمز مؤشرات الاستراتيجية الألمانية للاستدامة إلى مواضيع تحتل أهمية خاصة بالنسبة لألمانيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. لكل من الأهداف العالمية للاستدامة، تم تحديد هدف سياسي واحد على الأقل يستند تقييمه إلى المؤشرات. يعرِّف هذا الهدف العمل اللازم في المجال المعني دون عرضه من كافة جوانبه.

يتعين النظر لمؤشرات الاستراتيجية الألمانية للاستدامة على إنها **"مؤشرات جوهرية"**، فهي تمثل موضوعات ذات أهمية خاصة أو أنشطة متميّزة فيما يتعلق بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، أو تأتي في بعض الأحيان كمقدمة أو تمهيد للدخول في أنظمة المؤشرات أو الإحصاءات الشاملة المستخدمة في هذا المجال (مثال: مؤشرات الاستراتيجية الألمانية للاستدامة فيما يخص الفقر والجوع، أو التنوع البيولوجي، أو إحصاءات الجريمة).

بصفته جهة فنية مستقلة، يقدم **المكتب الاتحادي للإحصاء** كل عامين تقريراً حول حالة مؤشرات الاستدامة يشتمل على معلومات مستفيضة عن تطور المؤشرات الوطنية للاستدامة. يتم ذلك على أساس التكليف المتضمن في الاستراتيجية الألمانية للاستدامة. توضح الرموز المستوحاة من حالة الطقس مدى احتمالية تحقيق الهدف.

حالة المؤشرات

سوف يتم تحقيق الأهداف (تقريبًا)

يمضي التطور في الاتجاه السليم، مع وجود انحراف يتراوح بين ٥ و٢٠٪ عن الهدف

يمضي التطور في الاتجاه السليم، مع وجود فجوة تزيد على ٢٠٪

يمضي التطور في الاتجاه الخاطئ

في الخطوة الحالية من مواصلة تطوير الاستراتيجية تمت **إضافة عدد من المؤشرات** الجديدة.

المؤشرات الجديدة في الاستراتيجية الألمانية للاستدامة

المؤشرات التالية تمت إضافتها مؤخرًا للاستراتيجية: الوقاية العالمية من الجوائح (المؤشر ٣. ٣.)، النساء في المناصب القيادية في القطاع العام للحكومة الاتحادية (المؤشر ٥. ١. ج)، إشراك الآباء في بدلات رعاية الأطفال (المؤشر ٥. ١. د)، توسيع شبكة النطاق العريض (المؤشر ٩. ١. ب)، الإرث الثقافي/ تحسين الوصول إلى الإرث الثقافي (المؤشر ١١. ٤.)، حماية التربة في جميع أنحاء العالم (المؤشر ١٥. ٣. ب). تستجيب الحكومة الاتحادية من خلال تعزيز البعد العالمي للمؤشرات إلى الاقتراحات المقدمة في إطار الحوار الذي دار بشأن مواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة.

مقارنة بالعام ٢٠١٨، تم إدخال بعض التعديلات في الحالات التي **تشير** فيها **المؤشرات إلى الانحراف عن المسار السليم** (Off-track)، أي في الأهداف التي ليس من المتوقع تحقيقها.

حققت المؤشرات ٧. ٢. أ (نسبة الطاقات المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة) و٨. ٢. ج (حجم الديون) و١١. ١. ج (كثافة العمران) تحسنًا واضحًا، بينما تعرض المؤشران ١٢. ١. ب ج (الأثر البيئي العالمي للاستهلاك المنزلي الخاص) و١١. ٢. أ. (استهلاك الطاقة النهائية في نقل البضائع) إلى تدهور. أما فيما يخص المجالات التي تشير المؤشرات فيها إلى الانحراف عن المسار السليم، فقد تغير تقييم ستة منها، حيث سجلت ثلاثة منها تحسنًا، بينما تدهورت الأوضاع في الثلاثة الأخرى.

ب) مجالات التحوّل

في إطار الحوارات التي أديرت، أثير اقتراح بشأن التركيز على ما يسمى بمجالات التحول في الاستراتيجية الألمانية للاستدامة. تتناول مجالات التحوّل تلك العديد من أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وتوضّح الآثار المتبادلة فيما بينها. على هذا الأساس تعلق الحكومة الاتحادية أهمية خاصة على إحراز تقدم في المجالات التالية تحقيقًا لخطة عام ٢٠٣٠.

(١) مجال التحول "رفاهية وقدرات البشر والعدالة الاجتماعية" يربط فيما بين الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ١ و٣ و٤ و٥ و٨ و٩ و١٠.

لإدراك الرخاء للبشر في جميع أنحاء العالم، يجب احترام حقوق الإنسان، وتقديم الأجر المناسب عن العمل، وتوفير الضمان الاجتماعي، ومكافحة عدم المساواة بسبب نوع الجنس، وتغيير الهياكل الاجتماعية التي تحول دون منح المجموعات المهمشة من السكان والأقليات حرية تقرير المصير في حياتهم الشخصية. يتمثل الهدف هنا في مراعاة تلك الجوانب في كافة مراحل سلاسل القيمة العالمية.

لطالما عرفنا أن الصحة والرخاء من الأمور الضرورية لحياة البشر، فلم تكشف لنا جائحة كورونا عن جديد في هذا الصدد. تزداد المناهج متعددة التخصصات التي تتناول الصحة البشرية بالارتباط مع صحة الحيوان والبيئة أهمية. لذا، تدعم الحكومة الاتحادية نهج الصحة الواحدة (One Health) وتعمل في إطار التعاون التنموي على حماية صحة الحيوانات البرية والمواشي، والحفاظ على التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية كذلك.

يشكل التعليم والعلم والبحث العلمي في هذا السياق حجر الزاوية لحياة مسؤولة وقائمة على القرارات الذاتية، كما إن من شأنها أيضًا تمهيد الطريق أمام تحقيق كافة أهداف الاستدامة.

(٢) يستلزم مجال التحول "تحول الطاقة وحماية المناخ" (هدفا التنمية المستدامة ٧ و١٣) وضع منهج مدمج انطلاقًا من تدابير حماية المناخ.

من خلال اعتماد برنامج حماية المناخ ٢٠٣٠ وسن القانون الاتحادي بشأن حماية المناخ، تم تمهيد الطريق أمام تنفيذ خطة حماية المناخ ٢٠٥٠ وتحقيق الأهداف الأوروبية الملزمة لحماية المناخ حتى عام ٢٠٣٠. يقتضي التحول نحو الاستدامة تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠. من الضروري فصل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن النمو الاقتصادي. كما يجب على الإمداد بالطاقة أن يعتمد بشكل متزايد على الطاقات المتجددة للمساهمة في الوصول بحلول عام ٢٠٥٠ إلى الحياد فيما يخص غازات الاحتباس الحراري. يتسنى بهذا الشكل أيضًا خلق إمكانيات جديدة لتوليد القيمة في ألمانيا كموقع اقتصادي وصناعي.

(٣) يأخذ مجال التحول "الاقتصاد الدائري" (الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٨ و٩ و١٢) ضرورة الفصل بين النمو واستهلاك الموارد بعين الاعتبار. يتعين الالتزام في الاستهلاك والإنتاج بالحدود الكوكبية.

يدور الأمر هنا حول الاستهلاك الشخصي وحول تغيير أنماط توليد القيمة التي تقوم عليها العمليات الإنتاجية. يتطلب ذلك كفاءة في استخدام الموارد، وتطبيق الاقتصاد الدائري، وسلاسل الإمداد المستدامة، وكذلك تجنب إنتاج النفايات والتخلّص منها على نحو مسؤول. إعمالاً لدورها التوجيهي، يتعين على كل من القطاع السياسي والهيئات التشريعية خلق محفزات لاستخدام الموارد بشكل مستدام.

(٤) يتطرق مجال التحول "الإنشاء المستدام وتحول قطاع النقل والمرور نحو الاستدامة" إلى مجالات الإنشاء والأبنية وكذلك قطاع النقل والمرور، ويتناول بالتالي مواضيع تتعلق بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٧ و٨ و٩ و١١ و١٢.

ثمة تآزر بين هذا المجال أيضًا ومجالات أخرى للتنمية المستدامة، فمجال الإنشاء والأبنية مرتبط من خلال العمليات السابقة واللاحقة له ارتباطًا وثيقًا بمجالات التحول الأخرى.

تتضمن الشروط التي يتعين على الإنشاء المستدام الامتثال لها كفاءة استخدام الطاقة، والحياد المناخي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وترشيد استهلاك الموارد، وتقليل استخدام المساحات، والاستدامة في شراء المنتجات والخدمات، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد، وضمان الحفاظ على صحة وراحة المستخدمين.

يتعين تناول تلك الشروط جميعها بإشراك مختلف الوزارات والقطاعات. وبما أن مجال الأبنية بكل جوانبه مسؤول عن حوالي ٤٠٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تعتزم الحكومة الاتحادية دعم الإنشاء المستدام والمحايد مناخيًا بصورة أقوى ووضع خطة عمل في عام ٢٠٢١ تشارك فيها مختلف الوزارات المعنية.

لن تلقى عملية التحول نحو الاستدامة في قطاع النقل والمرور نجاحًا إلا إذا سلّمنا بكون التنقل جزءًا من الحياة الاجتماعية لا يمكن الاستغناء عنه، ومن الضروري أن يظل متاحًا للبشر جميعهم. في الوقت ذاته، يجب أن يضع مجال التنقل متطلبات حماية البيئة والمناخ بشكل متزايد في الحسبان. لمساندة تلك العملية لصالح الاستدامة، أطلقت الحكومة الاتحادية في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨ المنصة الوطنية "مستقبل التنقل" (Nationale Plattform Zukunft der Mobilität). يعتبر تسعير ثاني أكسيد الكربون آلية تحكم قوية أخرى يتم تطبيقها بداية من عام ٢٠٢١، وتسري أيضًا على قطاع النقل والمرور. لتلبية الاحتياجات المتغيرة في مجال التنقل والوفاء بدور قطاع النقل والمرور في حماية المناخ، يتعين من بين جملة أمور الدفع بالابتكارات التكنولوجية والتطور في مجال تكنولوجيات التحريك البديلة والوقود لتكون جاهزة للطرح في الأسواق بشكل عاجل.

(٥) يتطلب تحقيق التقدم في مجال التحول "أنظمة الزراعة والتغذية المستدامة" (المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢ و٣ و١٢ و١٥) النظر لهذا الموضوع نظرة شاملة. يصف مصطلح "أنظمة التغذية" العلاقات المعقدة والترابط بين كل من طريقة إنتاج المواد الخام الزراعية وأسلوب معالجتها ونقلها وكذلك استهلاك المواد الغذائية والتعامل معها. تدعم الحكومة الاتحادية النهج المتكامل المتبع كذلك من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتعمل على مواصلة تطوير أنظمة التغذية في ألمانيا والاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

عمليًا، يعني ذلك الربط بين السياسات الوطنية والأوروبية والدولية في مجالات الزراعة والتغذية والصحة والبيئة والمناخ، واتباع هذا النهج أيضًا في وضع الاستراتيجيات وتشكيل التدابير. يرمي ذلك إلى ضمان الإمداد الكافي بالأغذية المتنوعة والآمنة بأسعار ميسورة للبشر جميعهم في كافة أنحاء العالم وضمان توفير تغذية تعزز الصحة للجميع. ويهدف في الوقت ذاته إلى ضمان حماية البيئة والمناخ، وتحسين أساليب تربية المواشي والدواجن، واحترام حقوق المنتجين والمنتجات، وتحسين ظروف عملهم وأوضاعهم المعيشية، بالإضافة إلى الحفاظ على جاذبية الريف كمنطقة اقتصادية وبيئة معيشية.

(٦) "البيئة الخالية من الملوثات" هي الأساس لتحقيق الرفاهية والصحة على المستوى البدني والنفسي على حد سواء. يعالج مجال التحول هذا كافة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة (٦ و١٣ و١٤ و١٥) علاوة على بعض الأهداف الاجتماعية (٣ و١١) ويؤثر أيضًا بصورة مباشرة على الأهداف الاقتصادية (خصوصًا الهدف ٨).

تبينت الحكومة الاتحادية مداخل رئيسة لخلق بيئة خالية من الملوثات تتمثل في نظام تقييم الإنشاء المستدام (Bewertungssystem Nachhaltiges Bauen)، والتشريعات البيئية بالاقتران مع الشروط القانونية في مجال الكيماويات وحماية المياه والحماية من الانبعاثات، والقوانين المنظمة لمجال النفايات. فضلاً عن ذلك، يتعين توعية المستهلكين والمستهلكات بالتبعات المترتبة على قراراتهم الاستهلاكية.

من أجل معالجة مجالات التحول المذكورة أعلاه، حددت الحكومة الاتحادية تدابير محورية من شأنها أن تحرز تقدمًا ملموسًا في المجالات المعنية.

ج) الربط المنهجي فيما بين الأهداف العالمية للتنمية المستدامة والتدابير والمؤشرات والأهداف

الاستراتيجية الألمانية للاستدامة هي **الإطار الرئيس لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في داخل ألمانيا ومن خلالها ومعها.**

يتضمن الفصل (ج) من النص المفصل للاستراتيجية عرضًا مقتضبًا للأولويات السياسية وأمثلة للتدابير المتخذة في سبيل تطبيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

التدابير داخل ألمانيا ومن خلالها ومعها

توزع الاستراتيجية التدابير المعروضة على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول يتضمن التدابير التي يكون تأثيرها **داخل ألمانيا،**
- بينما يتضمن المستوى الثاني تدابير يكون تأثيرها **من خلال ألمانيا** على العالم بأسره، خصوصًا الأنشطة التي تتم لصالح سلع عالمية عامة، أي أنها تفضي في المصلحة العالمية العامة،
- ويشمل المستوى الثالث الدعم الموجه للبلدان الأخرى، أي التدابير التي يتم تنفيذها بشكل مشترك **مع ألمانيا،** لاسيما في إطار التعاون الدولي الثنائي.

يكمن المنطق وراء هذا الهيكل في أن الحكومة الاتحادية تقوم في سبيل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ بتقديم مساهمات وطنية وأخرى دولية. يمس هذا كامل نطاق أنشطة الوزارات المختلفة (من الاستراتيجيات الوزارية والبرامج والمشاريع والتشريعات والدعم).

المؤشرات والأهداف

يتبع التوضيح المفصّل لكل من التدابير عرضٌ للمؤشرات والأهداف المحددة في إطار استراتيجية الاستدامة (راجع أعلاه).تعقب كل من المؤشرات بيانات بشأن أنشطة الحكومة الاتحادية الرامية إلى تنفيذ الأهداف المتعلقة بهذا المؤشر، الأمر الذي يوضح دور الاستراتيجية كأداة للتحكم.

تماشيًا مع ما ناشده تقرير الخبراء الدوليين حول الاستراتيجية الألمانية للاستدامة لعام ٢٠١٨ (مراجعة الأقران) وغيره من التوصيات، تركز الحكومة الاتحادية في ذلك بشكل خاص على التدابير الخاصة بالمؤشرات التي يكون تحقيق الهدف فيها غير مؤكد بعد. يأتي هذا العرض بناء على جلسة لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة المنعقدة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩ والتي تم في إطارها معالجة الحالات التي تشير فيها المؤشرات إلى الانحراف عن المسار السليم.

يشكل الاثنان والسبعون **هدفًا المحددة في الاستراتيجية في مجملها كيانًا واحدًا**. فحتى وإن تطرقت الاستراتيجية الألمانية للاستدامة لكل منها على حدة، فهناك صلات متعددة وعلاقات تبعية تربطها ببعضها البعض. إن التقدم في مجالات التحول الستة سالفة الذكر له عامل كبير في تحقيق تلك الأهداف، فأي تحسّن يتم تحقيقه يخلّف من ناحية أثرًا على أكثر من هدف من أهداف التنمية ومؤشر من مؤشرات الاستراتيجية الألمانية للاستدامة. كما يمكن من الناحية الأخرى في الوقت ذاته معالجة أي تضارب في الأهداف عرقل إحراز التقدم حتى الآن.

رابعًا: المؤسسات والمسؤوليات

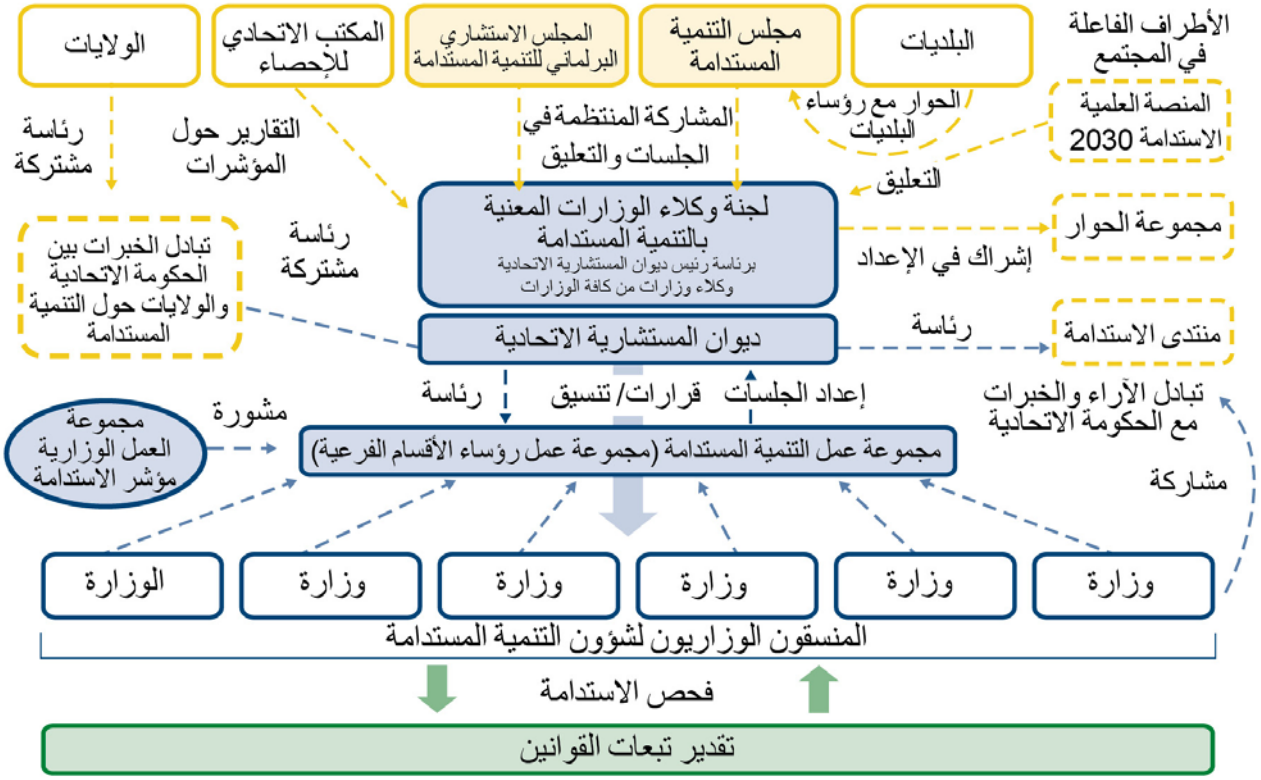

أ) مهام ديوان المستشارية الاتحادية والوزارات

تشمل الاستدامة كافة مجالات العمل السياسي.

نظراً لهذا التشعب الواسع ولأهميتها الخاصة، تقع الاستراتيجية **الألمانية** للاستدامة ضمن اختصاصات **ديوان المستشارية** الاتحادية. لذا، يجوز القول أن ملف التنمية المستدامة يتمتع بأولوية في ألمانيا، فهو يُعهد إلى «المسؤول الأكبر" أو "المسؤولة الكبرى".

بيد أن هذا لا يغير شيئًا في اختصاص الوزارات بتطبيق استراتيجية الاستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ كل منها في المجالات السياسية التي تقع في نطاق مسؤوليتها. بغض النظر عن توزيع المسؤوليات الرئيسة والاختصاصات المحددة، فالوزارات تحمل جميعها على عاتقها المسؤولية المشتركة عن تحقيق أهداف الاستراتيجية الألمانية للاستدامة.

ب) لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة

لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة (Staatssekretärsausschuss für nachhaltige Entwicklung) التي يرأسها رئيس ديوان المستشارية الاتحادية هي بمثابة **محور التحكم المركزي** في شؤون استراتيجية الاستدامة.

تواصل لجنة وكلاء الوزارات تطوير محتوى الاستراتيجية الوطنية للاستدامة وتتأكد من كونها موضوعاً رئيساً يتخلل كافة المجالات السياسية. يمثل كلا من الوزارات في جلسات اللجنة موظفون حكوميون وموظفات حكوميات بدرجة وكلاء أو وكيلات وزارة.

حسب الموضوع المزمع معالجته، يتم دعوة خبراء **وخبيرات من خارج اللجنة** لحضور الجلسات التي يشارك فيها أيضًا كل من رئيس أو رئيسة كل من مجلس التنمية المستدامة والمجلس الاستشاري البرلماني.

يتم الإعداد لجلسات لجنة وكلاء الوزارات، ودعم تنفيذ الاستراتيجية الألمانية للاستدامة، ومواصلة تطويرها في إطار مجموعة عمل تحت رئاسة ديوان المستشارية الاتحادية. تعرض الوزارات علاوة على ذلك تقاريرها بشأن الاستدامة مرة في كل فترة تشريعية.

ج) مجلس التنمية المستدامة

منذ عام ٢٠٠١، يقدم مجلس التنمية المستدامة (Rat für Nachhaltige Entwicklung) المشورة للحكومة الاتحادية بشأن كافة القضايا المتعلقة بموضوع الاستدامة، ويقدم مداخلات ومقترحات لمواصلة تطوير استراتيجية الاستدامة. ينشر مجلس التنمية المستدامة تعليقات بشأن مواضيع مهمة ذات صلة بالاستدامة، ويساهم في التوعية العامة وتعزيز الحوار المجتمعي بشأن الاستدامة. أعضاؤه البالغ عددهم ١٥ شخصاً والذين تم تعيينهم مؤخرًا من قبل المستشارة الاتحادية في الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠ لمدة ثلاث سنوات يمثلون وفقاً لخلفياتهم المهنية والشخصية الأبعاد الثلاثة للاستدامة. يتمتع مجلس التنمية المستدامة بالاستقلالية.

من الأنشطة المتعددة للمجلس مثلاً الشبكة الإقليمية لاستراتيجيات الاستدامة (Regionale Netzstellen Nachhaltigkeitsstrategien) وميثاق الاستدامة الألماني (Deutscher Nachhaltigkeitskodex) الذي قام المجلس بوضعه ويشارك فيه حاليًا ما يزيد على ٦٠٠ شركة، ذلك علاوة على تنظيم المشاركة الألمانية في الأسبوع الأوروبي للتنمية المستدامة (European Sustainable Development Week)، وكذلك وضع وتنفيذ مشروع الاستدامة كعمل جماعي الجاري العمل عليه حاليًا (راجع أدناه).

د) المجلس الاستشاري البرلماني للتنمية المستدامة

منذ عام ٢٠٠٤، يدعم المجلس الاستشاري البرلماني للتنمية المستدامة (Parlamentarischer Beirat für nachhaltige Entwicklung) استراتيجية الاستدامة الوطنية والأوروبية.

ينظر المجلس علاوة على ذلك منذ عام ٢٠٠٩ في تقدير التبعات التي تخلفها القوانين على الاستدامة. تأخذ اللجان التي تتولى المسؤولية الرئيسة عن عملية تقدير تبعات القوانين آراء المجلس الاستشاري بعين الاعتبار.

شهد شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠ أول انعقاد **لأسبوع جلسات البرلمان حول الاستدامة.**

ه) المنسقون الوزاريون

لضمان العمل المشترك والمنسَّق لمختلف وزارات الحكومة الاتحادية، تقوم اعتبارًا من النصف الأول من عام ٢٠١٧ كل وزارة بتعيين منسق وزاري أو منسقة وزارية لشؤون التنمية المستدامة.

المنسقون الوزاريون هم جهة الاتصال المركزية في المسائل الخاصة بالتنمية المستدامة، حيث يتم إشراكهم بتعاون من الإدارات المختلفة في عملية تطبيق الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وخطة عمل ٢٠٣٠ عبر سياسات كل من الوزارات المعنية، مثلاً لدى مراعاة الجوانب المتعلقة بالاستدامة في إجراءات سن القوانين واللوائح.

الأدوات والإجراءات وآليات التحكم

للتعجيل من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تستخدم الحكومة الاتحادية عددًا من الأدوات والإجراءات الاستراتيجية. إن تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لا يتطلب العمل في المجالات السياسية المعنية فحسب، بل يستلزم أيضًا تهيئة شروط إطارية تمهد الطريق أمام التنمية المستدامة.

أ) عملية تقدير التبعات المترتبة على القوانين فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

تنص المادة ٤٤ الفقرة ١ البند ٤ من اللائحة الداخلية المشتركة للوزارات الاتحادية على إجراء **فحص للاستدامة** فيما يخص أي مقترح لقانون أو لائحة قبل اعتماده. تشكل كل من أهداف ومؤشرات الاستراتيجية الألمانية للاستدامة، ومبادئ التنمية المستدامة، والصلات الأخرى بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة المقاييس التي يتم على أساسها هذا الفحص والتقييم.

لتحسين جودة فحص الاستدامة في إطار عملية تقدير التبعات المترتبة على القوانين وتيسير إجرائها في الوقت ذاته، تم تطوير أداة إلكترونية لفحص الاستدامة (elektronische Nachhaltigkeitsprüfung). تقوم تلك الأداة الإلكترونية بإرشاد مستخدميها بشكل منهجي عبر محتويات استراتيجية الاستدامة ذات الأهمية بالنسبة لعملية الفحص. تم إطلاق أداة الفحص الإلكترونية في ١ مارس/ آذار ٢٠١٨، وأصبحت حاليًا الإجراء المتبع عادة من قِبَل الوزارات في فحص الاستدامة.

ب) التواصل

يعتبر التواصل بشأن تطبيق الاستراتيجية الألمانية للاستدامة أحد الأهداف المحورية لسياسة الاستدامة الألمانية ويتمتع بأولوية عالية في مجال العلاقات العامة لديوان المستشارية الاتحادية والوزارات.

ج) التمويل كآلية تحكم

حددت الحكومة الاتحادية خمس آليات للتحكم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ألا وهي الحوكمة، والحشد والمشاركة المجتمعيان، والتمويل، والبحث العلمي، وكذلك المسؤولية والتعاون الدولي.

يشّكل التمويل العام آلية أساسية للتحكم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإحراز تقدم في مجالات التحوّل. ينطبق ذلك على الميزانية الاتحادية بصورة عامة، وعلى الإعانات الحكومية والمخصصات المالية المقدمة في إطار الميزانية، وكذلك على **الشراء المستدام** للمنتجات والخدمات. بناء على الخطوط

التوجيهية لسياسات الدعم، يتم النظر في مدى استدامة **الإعانات الحكومية** وتقييمها بشكل منتظم عمومًا على أساس أهداف الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وبالتركيز على الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأمد لها.

للرفع من شأن سياستي المالية والموازنة كآليات تحكّم استراتيجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، تقوم الحكومة الاتحادية في إطار مشروع تجريبي رائد بالبت في إمكانيات **ربط** الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وأهداف ومؤشرات الاستراتيجية الألمانية للاستدامة **بالميزانية الاتحادية**.

تساهم الحكومة الاتحادية بصورة كبيرة في مواصلة تطوير سوق المنتجات المالية المستدامة من خلال **طرح السندات الاتحادية الخضراء** بصفة منتظمة (كان الطرح الأول في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بقيمة إجمالية بلغت ١١,٥ مليار يورو).

د) العمل الإداري المستدام/ التدريب الارتقائي

من خلال ما يسمى بـ**"برنامج تدابير الاستدامة"** حدد القطاع الإداري للحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٠ لنفسه أهدافًا واضحة في سبيل تشكيل العمل الإداري الخاص به على نحو مستدام. يتم الإعلان عن حالة التنفيذ سنويًا ونشرها في تقرير الرصد.

يخاطب برنامج التدابير الصادر في ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٥ كل الجهات والمؤسسات الحكومية التابعة مباشرة للقطاع الإداري للحكومة الاتحادية، ويحدد تدابير في ١١ مجالاً مختلفًا: دور الحكومة الاتحادية كمثال يحتذى في مجال الإنشاء المستدام، وحماية المناخ كمساهمة لتحقيق الحياد المناخي في القطاع الإداري للحكومة الاتحادية، واستخدام الطاقات المتجددة في تدفئة منشآت الحكومة الاتحادية، مخطط معالجة العقارات الخاصة بالحكومة الاتحادية لرفع كفاءة الطاقة فيها، وأنظمة إدارة الطاقة والجوانب البيئية، والشراء الحكومي، ومعايير الاستدامة في مجال الكافيتريات والكانتينات التي تخدم المؤسسات الحكومية، وتخفيض وتعويض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن النقل والمواصلات، وتنظيم الفعاليات، والتوفيق بين المهام الوظيفية والالتزامات الأسرية أو رعاية الأقارب بما في ذلك المساواة بين الجنسين في تقلد المناصب القيادية، وتعزيز انفتاح القطاع الإداري.

على الثقافات الأخرى. من المزمع مواصلة تطوير برنامج التدابير حتى صيف عام ٢٠٢١.

مع إطلاق برنامج حماية المناخ ٢٠٣٠ وبسريان القانون الاتحادي مع إطلاق برنامج حماية المناخ ٢٠٣٠ وبسريان القانون الاتحادي لحماية المناخ، تم بالفعل في خريف عام ٢٠١٩ تحديد عام ٢٠٣٠ كموعد يُستهدف بحلوله تحقيق الحياد المناخي للقطاع الإداري العام. من أجل دعم وتعزيز الأنشطة المختلفة والمتعددة خصصت الوزارة الاتحادية للبيئة بناء على قرار من لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالاستدامة **مكتبًا لتنسيق الحياد المناخي في القطاع الإداري للحكومة الاتحادية** (Koordinierungsstelle Klimaneutrale Bundesverwaltung). قامت كل من الوزارة الاتحادية للتعاون الدولي والتنمية في عام ٢٠١٩ والوزارة الاتحادية للبيئة في عام ٢٠٢٠ بالفعل بتحقيق الحياد المناخي في إدارتيهما من خلال اتباع مبدأ „التجنب قبل التخفيض قبل التعويض".

يرمي برنامج التدابير فضلاً عن ذلك إلى تعزيز مراعاة اعتبارات الاستدامة في عمليات **إسناد** العقود العامة بصفة مستمرة. تضطلع بشكل خاص **وحدة الاختصاص المعنية بالشراء المستدام** (Kompetenzstelle für nachhaltige Beschaffung) التي تم تأسيسها لدى قسم المشتريات الخاص بوزارة الداخلية الاتحادية بدور محوري في هذا السياق.

في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، تم تأسيس مكتب للشؤون الخاصة بتعليم الاستدامة لدى الأكاديمية **الاتحادية للإدارة العامة** (Bundesakademie für öffentliche Verwaltung) يقدم دورات للتدريب الارتقائي حول مواضيع الاستدامة وتدابير داعمة موضوعة خصيصًا لتتناسب مع احتياجات الكوادر القيادية وموظفي القطاع الإداري للحكومة الاتحادية.

خامسًا: الاستدامة كعمل جماعي

تعتمد خطة عام ٢٠٣٠ على منهج تعدد الأطراف الفاعلة؛ فالتنمية المستدامة تستلزم التفاعل بين كافة الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية منها.١

١. مشاركة الأطراف المجتمعية الفاعلة في العمل الخاص بالاستراتيجية

في إطار مواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة، قامت الحكومة الاتحادية بتهيئة سبل جديدة لإشراك الأطراف المجتمعية الفاعلة:

أ) منتدى الاستدامة

في منتدى الاستدامة المنعقد سنويًا تتباحث الحكومة الاتحادية مع الأطراف المجتمعية الفاعلة حول أوضاع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة.

ب) مجموعة الحوار

منذ يونيو/ حزيران ٢٠١٨، تساهم مجموعة مكونة من ١٥ **مؤسسة ومنظمة** (تحت اسم مجموعة الحوار) في الإعداد للمحاور الرئيسة التي تتطرق إليها جلسات لجنة وكلاء الوزارات. تمثل هذه المؤسسات والمنظمات قطاعات الاقتصاد والبيئة والمجتمع والتنمية/ القطاع الدولي. خلال عملية تحضير جلسات لجنة وكلاء الوزارات للتنمية المستدامة تدعو الوزارة المضطلعة بشكل رئيس بالإعداد الفني لكل من محاور الجلسة علاوة على ذلك خمس مؤسسات أو منظمات إضافية لها علاقة خاصة بالمحور المعني للمشاركة في مجموعة الحوار.

ج) المنصة العلمية: الاستدامة ٢٠٣٠

تشكل المنصة العلمية "الاستدامة ٢٠٣٠" التي تم تأسيسها بناء على الاستراتيجية الألمانية للاستدامة منذ عام ٢٠١٧ نقطة التقاء للقطاع العلمي بالمجتمع والقطاع السياسي. تدعم المنصة بخبراتها العلمية تنفيذ الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

٢. الولايات/البلديات

أ) الولايات

يمنح النظام الفيدرالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية الولايات صلاحيات تشريعية وإدارية في مجالات ذات أهمية بالنسبة للتنمية المستدامة. وبالتالي، تلعب الولايات دورًا حاسمًا في تنفيذ الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

إن **صيغة تبادل الخبرات بين الحكومة الاتحادية والولايات حول التنمية المستدامة** (Bund-Länder-Erfahrungsaustausch für nachhaltige Entwicklung) التي تلتقي مرتين سنويًا تتيح إمكانية منتظمة لتناول القضايا الراهنة في مجال التنمية المستدامة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات بشكل مشترك. يتم الإعداد لجلسات التبادل ورئاستها من قبل الولاية التي تتولي الرئاسة الحالية لمؤتمر رؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية بالتعاون مع ديوان المستشارية الاتحادية. في عام ٢٠١٨، تم تحديد مجموعة من المؤشرات المشتركة للحكومة الاتحادية والولايات على أساس المؤشرات الخاصة بالاستراتيجية الألمانية للاستدامة.

يأتي البيان الصادر عن المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية في ٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٩ تحت عنوان «معًا في سبيل التنمية المستدامة – الاضطلاع بالمسؤولية من أجل مستقبل أفضل في ألمانيا وأوروبا والعالم» تعبيرًا عن الرغبة السياسية في المضي قدمًا على نهج مشترك. أعلنت الولايات في طيات هذا البيان عن استعدادها لتشكيل أنشطتها السياسية بما يتوافق مع المبادئ المتضمنة في الاستراتيجية الألمانية للتنمية المستدامة بوصفها «بوصلة جماعية». كما عبرت الحكومة الاتحادية والولايات في هذه الوثيقة عن قناعتها بأن التنمية المستدامة هي عمل جماعي.

ب) البلديات

في النظام الفيدرالي متعدد المستويات تضطلع المؤسسات على مختلف المستويات الحكومية بالمسؤولية المشتركة عن تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ في ألمانيا ومعها. إن تطوير وتنفيذ **استراتيجيات** متكاملة **للاستدامة على مستوى** البلديات هو أداة مهمة يتعين تعزيزها مستقبلاً. لتوضيح مساهمات **البلديات** في خطة عام ٢٠٣٠، قامت اتحادات البلديات بالتعاون مع أطراف فاعلة أخرى بوضع مؤشرات لقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلديات. (www.sdg-portal.de)

٣. الأطراف الفاعلة من المجتمع

في الإصدار الجديد للاستراتيجية الألمانية للاستدامة لعام ٢٠١٦، حددت **الحكومة الاتحادية تعزيز التعاون مع** الأطراف المجتمعية الفاعلة كمحور يتعين التركيز عليه في مواصلة تطوير الاستراتيجية. وسوف تستمر الحكومة الاتحادية في إشراك المجتمع المدني مستقبلاً بشكل وثيق في مواصلة تطوير الاستراتيجية الألمانية للاستدامة والعمليات الأخرى المرتبطة بموضوع الاستدامة، من بينها وضع الاستعراض الوطني الطوعي الذي سيتم تقديمه لمنظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١ والمخطط إشراك المجتمع المدني فيه.

القطاع العلمي

لن يتسنى لنا التغلب على التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المرتبطة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلا بدعم من القطاع العلمي. إن القطاع العلمي الحر هو الباعث الرئيس للابتكار من أجل مستقبل مستدام وفق تصورات الأهداف السبعة عشر العالمية للتنمية المستدامة.

تتميز ألمانيا بنظامها العلمي عالي الأداء الذي يقدم منذ سنوات عديدة مساهمات مهمة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز التأهب للمستقبل، مثلاً من خلال المجلس الاستشاري العلمي للحكومة الاتحادية حول التغيرات البيئية العالمية (Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen) أو في مجلس المناخ العالمي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ). في إطار تلك الأنشطة وأنشطة أخرى يرفع القطاع العلمي الستار عن التطورات طويلة الأمد والمخاطر المرتبطة بها ويعرض حلولاً واضحة للعمليات المجتمعية والسياسية.

يساهم مجتمع البحث العلمي الألماني بما لديه من طاقة ابتكارية في تطوير حلول ومنتجات جديدة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ألمانيا وفي جميع أنحاء العالم. إن مناهج البحث العلمي التشاركية التي تجمع بين المجالات المختلفة وتربطها ببعضها وتعزز الحوار فيما بين القطاع العلمي والسياسة والمجتمع والاقتصاد تشكل عاملاً أساسيًا لهذه الطاقة الابتكارية. تكتسي منصة **البحث العلمي من** أجل الاستدامة (Forschung für Nachhaltigkeit) المدعمة من قبل الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي أهمية محورية في هذا السياق.

القطاع الاقتصادي

يتعلق العديد من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة **بشكل مباشر بالاقتصاد،** الأمر الذي يتضح بصورة خاصة في الهدف رقم ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف رقم ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف رقم ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. غير أن النمو الاقتصادي يخلف أثرًا غير مباشر على مجالات فرعية أخرى من خطة عمل ٢٠٣٠؛ فبدون النمو واسع النطاق والشامل للجميع لن يتسنى لنا إحراز تقدم ملحوظ في القضاء على الفقر والجوع (الهدفان رقم ١ و٢) وفي الهدف رقم ٣: الصحة الجيدة والرفاه.

ثمة أطر عامة وأنشطة تطالب بالمزيد من **المسؤولية** والعناية الواجبة **من قبل قطاع الأعمال** وتدعم هذا التطور على الصعيد العالمي، منها مثلاً المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة (Guiding Principles on Business and Human Rights) وكذلك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (United Nations Global Compact). أما على الصعيد الوطني، فتشكل خطة العمل الوطنية للاقتصاد وحقوق الإنسان (Nationaler Aktionsplan Wirtschaft und Menschenrechte) الإطار المرجعي المحوري. توجد علاوة على ذلك مبادرات مختلفة من قِبَل قطاع الأعمال مثل منتدى التنمية المستدامة للاقتصاد الألماني إيكوسنس (econsense)، ومبادرة الصناعات الكيماويات الدوائية الألمانية (Chemie hoch drei)، ذلك علاوة على المبادرات التي يطرحها أصحاب المصالح المتعددون مثل منتديات الكاكاو المستدام، وزيت النخيل المستدام، ورابطة صناعات النسيج المستدامة (Bündnis für nachhaltige Textilien)، وأيضًا مؤسسة الجائزة الوطنية الألمانية للاستدامة (Stiftung Deutscher Nachhaltigkeitspreis). تلك من شأنها أن تعطي زخمًا للمزيد من الأنشطة الداعمة لزيادة الاستدامة في القطاع الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، يشارك ممثلو وممثلات القطاع الاقتصادي بالاشتراك مع النقابات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعين العلمي والسياسي في منتدى الحكومة الاتحادية الوطني المعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR-Forum).

بالإضافة إلى قطاعي الإنتاج والخدمات يحتل القطاع المالي أهمية كبيرة في هذا المجال حيث تتمثل مهمته الرئيسة في توفير رأس المال الاستثماري للمشاريع الإنتاجية للشركات. من الضروري مراعاة **معايير الاستدامة** بشكل أكثر منهجية في **القرارات الاستثمارية** (المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة: ESG-Kriterien). إن الاستثمار المستدام يتميز بأفق زمني طويل المدى ويحقق عائدات أعلى من المتوسط إذا أخذنا الحدود البيئية والجوانب الاجتماعية بعين الاعتبار.

٤. نحو الاستدامة كعمل جماعي

إن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ والاستراتيجية الألمانية للاستدامة مرهون بالدعم المجتمعي النشط لها؛ فتلك مهمة منوط إنجازها بالمجتمع بأسره.

يشارك الكثير من المواطنين والمواطنات في منظمات ومبادرات التنمية المستدامة المختلفة في ألمانيا وفي جميع أنحاء العالم. يساهم قرابة ٣٠ مليون شخص في ألمانيا طواعية في العمل على تحقيق التنمية المستدامة ويعززون بهذا النحو الترابط الاجتماعي. يستطيع كل فرد المساهمة بشكل ملموس في تحقيق الاستدامة عن طريق سلوكه اليومي.

يتمثل الهدف هنا في إبراز تلك المساهمات وتعزيزها والربط بين الأطراف الفاعلة.

سادسًا: نظرة مستقبلية

تُعد سياسات الاستدامة بمثابة عملية مستمرة يجب المضي قدمًا فيها بصورة متواصلة وبصرف النظر عن الفترات الانتخابية. لذا، يجب أن ننظر إليها باعتبارها مهمة دائمة. تشمل تلك المهمة المراجعة المتواصلة للاستراتيجية الألمانية للاستدامة ومواصلة تطويرها بإشراك الأطراف المجتمعية الفاعلة.

وعليه، سوف تواصل الحكومة الاتحادية العمل على الاستراتيجية بشكل مستمر.

ينطبق هذا على عمل لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة وكذلك على تنفيذ أهداف الاستراتيجية من خلال أنشطة الوزارات المختلفة، لا سيما في المجالات السياسية التي من المتوقع ألا يتم فيها تحقيق الأهداف بالنظر للأوضاع الحالية (المجالات التي تشير المؤشرات فيها إلى الانحراف عن المسار السليم). سيتم التركيز بصورة خاصة على مجالات التحول التي حددتها الاستراتيجية للمرة الأولى.

يضاف إلى ذلك مشروع الاستدامة كعمل جماعي؛ فسياسات الاستدامة الطموحة تقتضي في المستقبل أيضًا إشراك كل الأطراف المجتمعية.

ورغم أن الطريق نحو التنمية المستدامة عالميًا ووطنيًا بات أكثر عسرًا مع جائحة كورونا، إلا أنه من الواجب علينا أن نمضي فيه. يتطلب تحقيق التحول الجذري الضروري منا **الآن تحديد المسار السليم** في جميع المجالات.

نظرة عامة: مضمون الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وآليات التحكم فيها (نظام إدارة الاستدامة)

أولاً: أهمية وأساس ونطاق الاستدامة كأداة للتحكم

١. تُعتبر التنمية المستدامة (الاستدامة) مبدئًا توجيهيًا لسياسات الحكومة الاتحادية. وبالتالي، يتعين مراعاتها لدى اتخاذ الإجراءات في كافة المجالات السياسية، حيث إنها تشكل هدفاً ومعياراً للتدابير الحكومية على المستويات الوطنية والأوروبية والدولية. تُعد الحدود الكوكبية للأرض والسعي وراء توفير الحياة الكريمة للبشر جميعهم بمثابة السياج الحاجز الذي يحدد مسار القرارات السياسية.

٢. تهدف الاستدامة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال، والتماسك الاجتماعي، ورفاهة العيش، وإلى الاضطلاع بالمسؤولية دوليًا. من هذا المنطلق، يتعين التوفيق بين القدرة الاقتصادية العالية، وحماية المقومات الطبيعية للحياة، والمسؤولية الاجتماعية بالشكل الذي يجعل التطورات باقية وقابلة للاستمرار.

٣. الاستراتيجية الألمانية للاستدامة هي استراتيجية عام ٢٠٠٢ (الاستراتيجية الوطنية للاستدامة) في إصدارها الجديد لعام ٢٠١٦ مع مواصلة التطوير المعروضة هنا. تستعرض الاستراتيجية عملية تطور سياسي طويلة الأمد، وتوفّر خطوطًا إرشادية لتلك العملية.

٤. تضطلع المستشارية الاتحادية بالمسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، الأمر الذي من شأنه إبراز أهمية التنمية المستدامة بالنسبة لكافة المجالات السياسية، وضمان اشتراك الوزارات المختلفة في إدارتها.

٥. يعتمد تحقيق الاستدامة بصورة أساسية على التفاعل بين كافة الأصعدة:

أ. الصعيد الدولي

تسعى ألمانيا إلى تعزيز التقدم في مجال التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة (خصوصا في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى) وفي محافل أخرى مثل مجموعة السبعة ومجموعة العشرين وكذلك من خلال العلاقات الثنائية.

ب. الصعيد الأوروبي

– تعمل ألمانيا على تعزيز الاستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الأوروبي، لا سيما من خلال وضع استراتيجية أوروبية للتنفيذ والربط بين تلك الاستراتيجية والاستراتيجيات الوطنية،

– تتعاون ألمانيا بشكل وثيق مع بلدان أوروبية أخرى (مثلاً في إطار الشبكة الأوروبية للتنمية المستدامة) في القضايا الخاصة بالتنمية المستدامة.

ج. الولايات الاتحادية والبلديات

لتنسيق الأنشطة والأهداف بأفضل صورة ممكنة، تتطرق الحكومة الاتحادية والولايات إلى موضوع الاستدامة بشكل منتظم في إطار الهيئات المعنية، خاصة من خلال اجتماعات تبادل الخبرات حول التنمية المستدامة المنعقدة بين الحكومة الاتحادية والولايات، حيث يتم التبادل على أساس البيان المشترك للحكومة الاتحادية والولايات حول التنمية المستدامة الصادر بتاريخ ٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٩. يتم أيضاً إشراك الهيئات البلدية المركزية في العمل المزمع في إطار الاستراتيجية.

٦. الأطراف الفاعلة من المجتمع: الاستدامة كعمل جماعي

تنظر الحكومة الاتحادية للاستدامة على إنها عمل جماعي يجب إشراك جميع الأطراف المجتمعية الفاعلة فيه.

– طراف الفاعلة من المجتمع المدني (المواطنات والمواطنون، والنقابات، والكنائس، وجمعيات المجتمع المدني) مطالبة بطرق متعددة بالمساهمة في تحقيق الاستدامة، ويتم إشراكها بصورة مستمرة في تلك العملية. يقدم كل مستهلك مساهمة فردية من خلال اختياره للمنتجات واستخدامها بشكل ملائم اجتماعياً وبيئياً وسديد اقتصادياً.

– القطاع الاقتصادي الخاص – بما في ذلك الشركات، والغرف التجارية، والاتحادات - مطالب بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ فالشركات تتحمل المسؤولية عن عملية الإنتاج الخاصة بها، وعن منتجاتها وخدماتها وسلاسل الإمداد المرتبطة بها، وعن احترام حقوق الإنسان. يعتبر تزويد المستهلك بالمعلومات عن الخصائص الصحية والبيئية للمنتجات وعن الاستدامة في أساليب الإنتاج شقًا من تلك المسؤولية.

– القطاع العلمي يضطلع بدور مهم في تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الألمانية للاستدامة بشكل قائم على أساس علمي ومستند إلى الحقائق.

– يرسم القطاع الثقافي والإعلامي تصورات للمجتمع الذي نحلم بالعيش فيه مستقبلاً، ويساهم كباعث للابتكار من أجل التنمية المستدامة.

ثانياً: خطة إدارة الاستدامة

١. تستعين الوزارات المختلفة بخطة إدارة التنمية المستدامة في تقييم ووضع التدابير الخاصة بمجالات عملها. تتضمن تلك الخطة العناصر الثلاثة التالية:

– مبادئ التنمية المستدامة (راجع البند الثاني أدناه)

– المؤشرات والأهداف (راجع البند الثالث أدناه)

– الرصد (راجع البند الرابع أدناه)

٢. مبادئ التنمية المستدامة

تضم المبادئ التالية شروطًا ومقتضيات أساسية يتعين على السياسة المستدامة الامتثال لها، كما إنها تدعم تفعيل التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي، وتسترشد بخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بالنظر إلى الحاجة الملحة للتحول في مجتمعنا واقتصادنا.

(١) التطبيق الحازم للتنمية المستدامة كمبدأ توجيهي على كافة المجالات وفي القرارات جميعها

إن الهدف الأشمل وراء كل تصرفاتنا والمقياس لها يكمن في حماية المقومات الطبيعية للحياة بصفة دائمة وضمان توفير حياة كريمة للجميع اليوم وفي المستقبل.[١]

تحقيقًا لذلك، يتعين علينا عند تبني أي قرارات أن نأخذ كلاً من الأداء الاقتصادي، وحماية المقومات الطبيعية للحياة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في المشاركة بعين الاعتبار وأن نراعي التفاعلات المنهجية، والابتكارات التقنية والاجتماعية، وذلك على نحو يجعل التطورات قابلة للاستمرار بيئيًا واجتماعيًا لما فيه صالح الأجيال الحالية والقادمة على حد سواء إضافة إلى المنظور العالمي أيضًا. يجب على العمل السياسي أن يكون متسقًا.

(٢) الاضطلاع بالمسؤولية عالميًا

أ) بالتوافق مع خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة واتفاق باريس بشأن المناخ يتعين الربط فيما بين المحاور التالية على الصعيد العالمي:

– محاربة الفقر والجوع والحد من أوجه عدم المساواة والتهميش الاجتماعي،

– احترام حقوق الإنسان وحمايتها وضمانها،

– الإشراك الشامل للجميع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

– حماية البيئة ولاسيما المناخ، بما في ذلك الالتزام بحدود المرونة البيئية في الإطار الإقليمي والعالمي،

– الإجراءات الحكومية القائمة على سيادة القانون والمسؤولية.

ب) يجب على ألمانيا مراعاة ودعم التنمية المستدامة في البلدان الأخرى. كما يجب علينا قدر الإمكان الالتزام بعدم تسبب سلوكنا في ألمانيا في أضرار للبشر والبيئة في البلدان الأخرى.

(٣) حماية المقومات الطبيعية للحياة

أ) من أجل حماية المقومات الطبيعية للحياة والالتزام بالحدود الكوكبية يجب إغلاق دورات المواد بأسرع صورة ممكنة والتوفيق بينها وبين عمليات النظام البيئي ووظائفه. تحقيقًا لذلك، يتعين مراعاة التالي:

– لا يجوز استهلاك الموارد الطبيعية المتجددة (كالغابات والثروة السمكية) واستخدام الأراضي إلا في إطار قدرتها الذاتية على التجدد وبما لا يعيق وظائفها البيئية الأخرى؛

– يتعين ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (كالمواد الخام المعدنية ومصادر الطاقة الأحفورية) قدر الإمكان واستبدال الموارد غير المتجددة بموارد متجددة بقدر ما يسهم ذلك في تخفيض الأضرار البيئية والاستدامة من جميع الجوانب الأخرى؛

– لا يجوز إطلاق الانبعاثات إلا بمراعاة مبدأ الوقاية وفي إطار الحدود البيئية المقيدة بالقدرة الاستيعابية للأنظمة الطبيعية (قدرة البيئة على الاستجابة).

ب) ينبغي درء المخاطر عن صحة البشر والطبيعة، وتجنب المجازفات غير المبررة.

٤) تعزيز النشاط الاقتصادي المستدام

أ) يتعين صياغة عملية التحول الهيكلي اللازم لإضفاء الاستدامة على عمليات الاستهلاك والإنتاج العالمية، وكذلك التحديث التقني المطلوب توفيره لهذا الغرض على نحو يراعي النجاح الاقتصادي والاستدامة البيئية على الصعيدين الألماني والعالمي ويكفل العدالة بين الأجيال.

ب) ينبغي إزالة الاقتران بين استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وخدمات النقل عن النمو الاقتصادي، ويتعين في الوقت نفسه السعي إلى التقليل من زيادة الطلب على الطاقة والمصادر الطبيعية وخدمات النقل، والعمل على ترشيد الاستهلاك من خلال رفع كفاءة الاستخدام (إزالة الاقتران بشكل كامل).

ج) يتعين على قطاعي الزراعة والصيد المستدامين أن يكونا منتجين ولديهما قدرة تنافسية وأن يراعيا في الوقت ذاته التوافق البيئي والاجتماعي، كما يتعين عليهما بصفة خاصة حماية التنوع البيولوجي وصحة الأرض والمياه والحفاظ عليها، والالتزام بمتطلبات تربية الحيوانات بما يتوافق مع قواعد رعايتها السليمة، وحماية المستهلك بشكل وقائي لاسيما فيما يخص الجوانب الصحية.

د) تلتزم الميزانيات العامة بتحقيق العدالة بين الأجيال في كافة مجالات الاستدامة. يتعين على أسواق المال أخذ متطلبات التنمية المستدامة بعين الاعتبار.

---

١ تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، (تقرير برونتلاند)، ١٩٨٧

(٥) حفظ وتحسين التماسك الاجتماعي في مجتمع مفتوح

لتعزيز التماسك الاجتماعي والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب يتعين اتخاذ التدابير التالية:

– التغلب قدر الإمكان على الفقر والتهميش الاجتماعي والوقاية منها وتعزيز الرخاء الشامل للجميع،

– السعي وراء تحقيق مستوى معيشي متكافئ إقليميًا،

– إتاحة فرص متساوية أمام الجميع للمشاركة في التنمية الاقتصادية،

– اتخاذ الإجراءات الضرورية في كل من مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع للتكيُّف مع التحول الديموغرافي في وقت مبكر،

– إشراك الجميع في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل شامل وخال من التمييز،

– المساهمة في تقليل الفقر واللامساواة في جميع أنحاء العالم.

(٦) الاستفادة من التعليم والبحث العلمي والابتكار كباعث للتنمية المستدامة

أ) يتعين تضمين المؤهلات والمهارات العملية اللازمة في النظام التعليمي بصورة شاملة وبما يتماشى مع مفهوم "التعليم من أجل التنمية المستدامة".

ينبغي مواصلة تحسين إمكانيات الحصول على تعليم عالي الجودة وتحصيل المهارات العملية اللازمة للتنمية المستدامة للجميع بغض النظر عن المنشأ أو الجنس أو السن.

ب) ينبغي مراعاة النتائج العلمية المتوفّرة عند اتخاذ أية قرارات. ويطالب قطاعا العلوم والبحث العلمي بالتركيز بصورة مكثفة على أهداف وتحديات التنمية العالمية المستدامة.

ج) ينبغي مراعاة أوجه الاستدامة من البداية وبشكل متسق في عمليات الابتكار ولاسيما في سياق الرقمنة لكي يتسنى اغتنام الفرص المتاحة أمام التنمية المستدامة ودرء المخاطر عن البشر والبيئة. كما يتعين في الوقت ذاته تعزيز الاستعداد للابتكار وتوسيع نطاقه.

٣ . يتم تقييم التنمية المستدامة في ٩٣ مجالا وفقا للمؤشرات الأساسية التالية :

الحالة	مجالات المؤشرات مقاصد الاستدامة	المؤشرات	الأهداف	الحالة
الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان				
١. ١. أ	**الفقر** الحد من الفقر	الحرمان المادي	إبقاء نسبة الأشخاص المحرومين مادياً حتى عام ٢٠٣٠ أقل بوضوح من مستوى الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة)	
١. ١. ب		الحرمان المادي الشديد	إبقاء نسبة الأشخاص المحرومين مادياً بشدة حتى عام ٢٠٣٠ أقل من مستوى الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة)	
الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة				
٢. ١. أ	إدارة الأراضي الزراعية مراعاة البيئة لدى الإنتاج على أراضينا الزراعية	فائض النيتروجين في الزراعة	خفض الرصيد الإجمالي لألمانيا من فائض النيتروجين إلى متوسط سنوي يعادل ٧٠ كيلوغراما عن كل هكتار من الأراضي الزراعية في الفترة من عام ٢٠٢٨ حتى عام ٢٠٣٢	
٢. ١. ب		الزراعة العضوية	زيادة نسبة الزراعة العضوية على الأراضي الزراعية إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٢. ٢.	**ضمان الأمن الغذائي** إعمال الحق في الغذاء في جميع أنحاء العالم	دعم الحوكمة الرشيدة في توفير التغذية المناسبة في جميع أنحاء العالم	الزيادة المناسبة لنسبة الموارد المدفوعة من إجمالي النفقات في مجال الأمن الغذائي لتنفيذ الخطوط الإرشادية وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠	–
الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار				
٣. ١. أ	**الصحة والتغذية** الحياة بصحة جيدة لمدة أطول	الوفاة المبكرة (النساء)	خفض النسبة إلى ١٠٠ حالة بين كل ١٠٠ ألف نسمة (من النساء) بحلول عام ٢٠٣٠	
٣. ١. ب		الوفاة المبكرة (الرجال)	خفض النسبة إلى ١٩٠ حالة بين كل ١٠٠ ألف نسمة (من الرجال) بحلول عام ٢٠٣٠	
٣. ١. ج		نسبة المدخنين من الشباب	خفض النسبة إلى ٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٣. ١. د		نسبة المدخنين من البالغين	خفض النسبة إلى ١٩٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٣. ١. ه		نسبة الأطفال والشباب المصابين بأمراض السمنة	وقف الزيادة بصفة مستمرة	–
٣. ١. و		نسبة البالغين المصابين بأمراض السمنة	وقف الزيادة بصفة مستمرة	

٣. ٢. أ	**تلوث الهواء** الحفاظ على بيئة صحية	انبعاثات ملوثات الهواء	تقليص الانبعاثات التي صدرت في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٥٪ (متوسط غير مرجح للملوثات الخمسة) بحلول عام ٢٠٣٠	
٣. ٢. ب		نسبة السكان الذين يتعرضون في ألمانيا إلى نسبة عالية من الجسيمات الخشنة البالغ قطرها ١٠ ميكروغرام (المواد الجسيمية)	الوفاء بدلائل أنظمة الصحة العالمية فيما يخص المواد الجسيمية بتحقيق متوسط سنوي قدره ٢٠ ميكروغرام/متر مكعب من المواد الجسيمية البالغ قطرها ١٠ ميكروغرام على الصعيد الوطني قدر الإمكان حتى عام ٢٠٣٠	
٣. ٣.	**الصحة العالمية**	مساهمة ألمانيا في الوقاية من الجوائح والاستجابة لها	زيادة النفقات حتى عام ٢٠٣٠	
الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع				
٤. ١. أ	**التعليم** تحسين التعليم والتأهيل بصورة متواصلة	المتسربون والمتسربات من الدراسة في مرحلة مبكرة	خفض النسبة إلى اقل من ٩,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٤. ١. ب		أصحاب المؤهلات الجامعية والمؤهلات المهنية العالية (الأشخاص ما بين ٣٠ و٣٤ عاماً من ذوي الشهادات الجامعية أو غير الجامعية المتعدية للثانوية)	زيادة النسبة إلى ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٤. ٢. أ	**الآفاق المستقبلية للأسر** تحسين إمكانيات التوفيق بين الالتزامات الأسرية وبين العمل	رعاية الأطفال طوال النهار الأطفال حتى سن عامين	زيادة النسبة إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٤. ٢. ب		رعاية الأطفال طوال النهار الأطفال ما بين ٣ – ٥ أعوام	زيادة النسبة إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ و٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من التحكم في مصائرهن				
٥. ١. أ	**المساواة** دعم المساواة وتقاسم المهام على أساس من الشراكة	الفارق في الأجور بين النساء والرجال	تقليص الفجوة إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، الحفاظ على تلك النسبة حتى ٢٠٣٠	
٥. ١. ب		النساء في المناصب القيادية في قطاع الأعمال	نسبة ٣٠٪ من النساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة والتي يشكل العاملون نصف أعضاء مجالس إدارتها بحلول عام ٢٠٣٠	
٥. ١. ج		النساء في المناصب القيادية في القطاع العام للحكومة الاتحادية	المشاركة المتساوية للنساء والرجال في المناصب القيادية للقطاع العام بحلول عام ٢٠٢٥	
٥. ١. د.		إشراك الآباء في بدلات رعاية الأطفال (بدل الوالدية)	نسبة ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٥. ١. ه	تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة عالمياً	التأهيل المهني للفتيات والنساء من خلال التعاون الإنمائي الألماني	حتى عام ٢٠٣٠ زيادة تدريجية بنسبة الثلث بالمقارنة بعام ٢٠١٥	–

الهدف ٦ – ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بصورة مستدامة				
٦. ١. أ	**جودة المساحات المائية** تقليل المواد الملوِّثة في المياه	الفوسفور في المياه الجارية	الالتزام بالقيم الإرشادية الخاصة بكل نوع من أنواع المساحات المائية أو تحقيق قيم أقل منها في جميع نقاط القياس بحلول عام ٢٠٣٠.	
٦. ١. ب		النترات في المياه الجوفية	الالتزام حتى عام ٢٠٣٠ بالقيمة الحدية للنترات في المياه الجوفية وهي ٥٠ مليغرام/ لتر في جميع نقاط القياس	
٦. ٢. أ	**مياه الشرب والصرف الصحي** تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم، جودة أعلى (وأكثر أمانا)	عدد الأشخاص الذين أتيحت لهم بدعم من ألمانيا إمكانية جديدة أو أعلى جودة للحصول على مياه الشرب	٦ ملايين شخص سنوياً حتى عام ٢٠٣٠	–
٦. ٢. ب		عدد الأشخاص الذين أتيحت لهم بدعم من ألمانيا إمكانية جديدة أو محسّنة للوصول إلى الصرف الصحي	٤ ملايين شخص سنوياً حتى عام ٢٠٣٠	–
الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة				
٧. ١. أ	**الحرص في استخدام الموارد الطبيعية** ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها بفعالية	إنتاجية الطاقة	زيادة بمعدل ٢,١٪ سنوياً في الفترة من ٢٠٠٨ حتى٢٠٥٠	
٧. ١. ب		استهلاك الطاقة الأولية	تخفيض بمعدل ٢٠٪ حتى عام ٢٠٢٠ و٣٠٪ حتى عام ٢٠٣٠ و٥٠٪ حتى عام ٢٠٥٠ – مقارنة بقيم عام ٢٠٠٨	
٧. ٢. أ	**الطاقات المتجددة** توسيع الإمداد بالطاقة ذي الفرص المستقبلية	نسبة الطاقات المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة	ارتفاع النسبة إلى ١٨٪ حتى عام ٢٠٢٠ و٣٠٪ حتى عام ٢٠٣٠ و٤٥٪ حتى عام ٢٠٤٠ و٦٠٪ حتى عام ٢٠٥٠	
٧. ٢. ب		نسبة الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للكهرباء	ارتفاع النسبة إلى ٣٥٪ على الأقل حتى عام ٢٠٢٠ و٦٥٪ على الأقل حتى عام ٢٠٣٠ وتحقيق حياد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الكهرباء التي يتم توليدها واستهلاكها في ألمانيا حتى عام ٢٠٥٠	
الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع				
٨. ١.	**الاستخدام الحريص للموارد الطبيعية** ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها بفعالية	الإنتاجية الإجمالية للمواد الخام	الحفاظ حتى عام ٢٠٣٠ على الاتجاه السائد في الأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠	

٨. ٢. أ.	**الديون العامة للدولة** تثبيت دعائم الميزانية العامة وتكريس العدالة بين الأجيال	العجز في الميزانية العامة	العجز السنوي في ميزانية الدولة أقل من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحفاظ على هذا الوضع حتى ٢٠٣٠	
٨. ٢. ب		العجز الهيكلي	ميزانية دولة متوازنة هيكلياً وحجم العجز الهيكلي الشامل لا يتعدى ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحفاظ على هذا الوضع حتى ٢٠٣٠	
٨. ٢. ج		حجم الديون	ميزانية دولة متوازنة هيكلياً وحجم العجز الهيكلي الشامل لا يتعدى ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحفاظ على هذا الوضع حتى ٢٠٣٠	
٨. ٢. ج		حجم الديون	نسبة الديون لا تتعدى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحفاظ على هذا الوضع حتى ٢٠٣٠	
٨. ٣.	**الاحتياطات الاقتصادية للمستقبل** خلق أوضاع استثمارية جيدة والحفاظ على الرخاء بصورة دائمة	نسبة الاستثمارات الثابتة الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي	تطور مناسب للنسبة الحفاظ على هذا الوضع حتى ٢٠٣٠	
٨. ٤.	**الأداء الاقتصادي** تحسين الأداء الاقتصادي بمراعاة البيئة والمجتمع	الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة	نمو اقتصادي مستمر وملائم	
٨. ٥. أ	العمالة تحسين معدلات العمالة	معدل العمالة الإجمالية (٢٠ – ٦٤ عاما)	رفع النسبة إلى ٧٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
٨. ٦.	سلاسل الإمداد العالمية توفير العمل اللائق في جميع أنحاء العالم	عدد أعضاء رابطة صناعات النسيج المستدامة	زيادة ملحوظة حتى عام ٢٠٣٠	
الهدف ٩ – إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار				
٩. ١ أ	**الابتكار** صياغة المستقبل باستخدام الحلول الجديدة	الإنفاق الخاص والعام في مجالي البحث العلمي والتنمية	الإنفاق السنوي يعادل بحد أدنى ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠٢٥	
٩. ١. ب		توسيع شبكة النطاق العريض- نسبة المنازل المتاح لها إمكانية الوصول إلى شبكة النطاق العريض السريع (غيغابت)	مد الشبكات السريعة (غيغابت) في جميع أنحاء البلاد بحلول عام ٢٠٢٥	–

الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها				
١٠. ١.	**تكافؤ فرص التعليم** نجاح الأجانب في ألمانيا في التعليم النظامي	خريجات وخريجو المدارس من الأجانب	زيادة نسبة الأجانب الحاصلين على الأقل على شهادة اختتام المدرسة الإعدادية المخولة للالتحاق بالتدريب المهني ومعادلتها مع نسبة الخريجين الألمان حتى ٢٠٣٠	
١٠. ٢.	**عدالة التوزيع** الحيلولة دون وجود تفاوت كبير داخل ألمانيا	معامل جيني للدخل بعد التحويلات الاجتماعية	معامل جيني للدخل بعد التحويلات الاجتماعية حتى ٢٠٣٠ تحت مستوى الاتحاد الأوروبي (٢٨ عضواً)	
الهدف ١١ – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة				
١١. ١. أ	**استخدام المساحات** الاستخدام المستدام للمساحات	زيادة مساحة العمران والمساحة المخصصة للمرور (وحدة القياس: هكتار يوميًا)	خفض المتوسط اليومي إلى ما لا يزيد عن ٣٠ هكتار حتى عام ٢٠٣٠	
١١. ١. ب		فقدان المساحات الفضاء	تقليص نسبة فقدان المساحات الفضاء بالنسبة إلى عدد السكان	
١١. ١. ج		كثافة العمران	عدم وجود تراجع في كثافة العمران	
١١. ٢. أ	**القدرة على التنقل** ضمان القدرة على التنقل – الحفاظ على البيئة	استهلاك الطاقة النهائية في نقل البضائع	تراجع بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
١١. ٢. ب		استهلاك الطاقة النهائية في نقل الأفراد	تراجع بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠	
١١. ٢. ج		إمكانية الوصول بوسائل المواصلات العامة إلى المركز التي تقدم قدرًا متوسطًا من الخدمات وتلك التي تقدم قدرًا عاليًا من الخدمات	تراجع متوسط مدة الرحلة بوسائل المواصلات العامة	–
١١. ٣.	**السكن** السكن بتكلفة ميسورة للجميع	زيادة العبء على السكان بسبب ارتفاع تكاليف السكن	خفض نسبة السكان المتضررين إلى ١٣٪ حتى عام ٢٠٣٠	
١١. ٤.	**الإرث الثقافي** تحسين الوصول إلى الإرث الثقافي	عدد الأعمال الثقافية المتاحة في المكتبة الرقمية الألمانية	زيادة عدد الأعمال الموصولة بالمكتبة الرقمية الألمانية إلى ٥٠ مليون قطعة حتى عام ٢٠٣٠	
زيادة عدد الأعمال الموصولة بالمكتبة الرقمية الألمانية إلى ٥٠ مليون قطعة حتى عام ٢٠٣٠				
١٢. ١. أ	**مراعاة الاستدامة في الاستهلاك** تشكيل الاستهلاك بشكل يراعي البيئة والمجتمع	حصة السوق من المنتجات التي تحمل العلامات البيئية الحكومية (الهدف المستقبلي: حصة السوق من المنتجات والخدمات الحاصلة على علامات بيئية واجتماعية موثوق بها وصعبة المنال)	زيادة حصة السوق إلى ٣٤٪ حتى ٢٠٣٠	

١٢. ١. ب أ		الأثر البيئي العالمي للاستهلاك المنزلي الخاص - استهلاك المواد الخام	تخفيض مستمر	
١٢. ١. ب ب		الأثر البيئي العالمي للاستهلاك المنزلي الخاص - استهلاك الطاقة	تخفيض مستمر	
١٢. ١. ب ج		الأثر البيئي العالمي للاستهلاك المنزلي الخاص - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	تخفيض مستمر	
١٢. ٢.	**مراعاة الاستدامة في الإنتاج** زيادة مطردة لحصة الإنتاج المستدام	نظام الإدارة ومراجعة الحسابات الإيكولوجية	٥ ألاف مقر للمنظمة حتى عام ٢٠٣٠	
١٢. ٣. أ	**مراعاة الاستدامة في المشتريات** القطاع العام مثال يحتذى في مراعاة الاستدامة في المشتريات العامة	نسبة الورق الذي يحمل العلامة البيئية (الملاك الأزرق) من إجمالي الورق المستخدم في الجهات التابعة مباشرة للإدارة الاتحادية	زيادة النسبة إلى ٩٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠	–
١٢. ٣. ب		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للمركبات الآلية التابعة للقطاع العام	انخفاض ملموس	–
الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره				
١٣. ١. أ	**حماية المناخ** تقليص غازات الاحتباس الحراري	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	تخفيض بنسبة ٤٠٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠، وبنسبة ٥٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك مقارنة بقيم عام ١٩٩٠، وتحقيق الحياد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠	
١٣. ١. ب	**المساهمة في التمويل الدولي** للتدابير المتعلقة بتغيير المناخ	التمويل الدولي للتدابير الرامية إلى تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغيير المناخ	مضاعفة التمويل حتى عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بحجمه في ٢٠١٤	
الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة				
١٤. ١. أأ	**حماية البحار** حماية البحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام	التلوث بالمغذيات في المياه الساحلية ومياه البحار – التلوث بالنيتروجين من خلال الروافد التي تصب في بحر البلطيق	الحفاظ على الحالة الجيدة للمياه وفقاً للمرسوم بشأن حماية المياه السطحية (لا يتجاوز المتوسط السنوي للنيتروجين الكلي في الأنهار التي تصب في بحر البلطيق ٢,٦ مليغرام/لتر)	
١٤. ١. أب		التلوث بالمغذيات في المياه الساحلية ومياه البحار – التلوث بالنيتروجين من خلال الروافد التي تصب في بحر الشمال	الحفاظ على الحالة الجيدة للمياه وفقاً للمرسوم بشأن حماية المياه السطحية (لا يتجاوز المتوسط السنوي للنيتروجين الكلي في الأنهار التي تصب في بحر الشمال ٢,٨ مليغرام/لتر)	

١٤. ١. ب		نسبة الأرصدة السمكية التي يتم اصطيادها بشكل مستدام في بحر الشمال وبحر البلطيق	يتعين إدارة كافة الأرصدة السمكية المستخدمة اقتصاديًا حتى عام ٢٠٢٠ وفقًا لمبدأ المحصول المستدام الأقصى	
الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي				
١٥. ١.	**التنوع البيولوجي** الحفاظ على التنوع وحماية الموائل الحيوية	التنوع البيولوجي وجودة المناظر الطبيعية	الوصول إلى درجة ١٠٠ على المؤشر حتى عام ٢٠٣٠	
١٥. ٢.	**النظم البيئية** حماية النظم البيئية والحفاظ على خدمات النظم البيئية والحفاظ على سلامة الموائل الحيوية	الإفراط في استخدام المغذيات في النظم البيئية	التراجع حتى عام ٢٠٣٠ بنسبة ٣٥٪ بالمقارنة بقيم عام ٢٠٠٥	
١٥. ٣. أ	تجنب إزالة الغابات في جميع أنحاء العالم وحماية الأرض	الحفاظ على الغابات في الدول النامية وإعادة تأهيلها في إطار الآلية التي وضعها أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (+ REDD)	زيادة المساهمات المالية حتى عام ٢٠٣٠	
١٥. ٣. ب		إجمالي النفقات الألمانية للدعم الإنمائي على المستوى الثنائي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	زيادة المساهمات المالية حتى عام ٢٠٣٠	
الهدف ١٦: تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات				
١٦. ١.	**الجريمة** مواصلة تحسين مستويات الأمن الشخصي	الأعمال الإجرامية	تراجع عدد الجرائم المبلغ عنها إلى ما يقل عن ٦٥٠٠ جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة حتى عام ٢٠٣٠	
١٦. ٢.	**السلام والأمن** اتخاذ تدابير عملية لمكافحة انتشار الأسلحة خاصة الأسلحة الصغيرة	عدد المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل ألمانيا بهدف تأمين وتسجيل وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق العالم المتضررة	بحد أدنى ١٥ مشروعًا سنويًا حتى عام ٢٠٣٠	
١٦. ٣. أ	**الحوكمة الرشيدة** مكافحة الفساد	مؤشر مدركات الفساد بالنسبة ألمانيا	التحسن حتى عام ٢٠٣٠ مقارنة بمؤشر عام ٢٠١٢	
١٦. ٣. ب		مؤشر مدركات الفساد بالنسبة للدول الشريكة للتعاون الإنمائي الألماني	التحسن حتى عام ٢٠٣٠ مقارنة بمؤشر عام ٢٠١٢	

الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة				
١٧. ١.	**التعاون الإنمائي** دعم التنمية المستدامة	حصة الإنفاق العام على التنمية من الدخل القومي الإجمالي	رفع الحصة إلى ٠,٧ ٪ من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠	
١٧. ٢.	**نقل المعرفة خاصة في المجالات التقنية** توصيل المعرفة على الصعيد الدولي	عدد الطلاب والطالبات والباحثين والباحثات من البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا سنويًا	زيادة العدد بنسبة ١٠٪ من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٠ وتثبيت النسبة بعد ذلك	
١٧. ٣.	**فتح الأسواق** تحسين الفرص التجارية أمام الدول النامية	السلع التي تستوردها ألمانيا من البلدان الأقل نموًا	زيادة النسبة بمعدل ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (قياساً بالنسبة في عام ٢٠١٤)	

٤. الرصد

أ. يتم بصفة منتظمة الإفادة بحالة تنفيذ الاستراتيجية وبالتدابير الإضافية المخطط اتخاذها، ويتم مواصلة تطوير الاستراتيجية:

ينشر المكتب الاتحادي للإحصاء كل عامين تقريراً حول حالة مؤشرات الاستدامة، ويقوم بتحليل تطور المؤشرات في إطار مسؤوليته التخصصية.

تتم مواصلة تطوير الاستراتيجية في إطار التقرير الشامل حول الاستراتيجية الذي يقدّم مرة واحدة في كل فترة تشريعية. تعرض تلك التقارير تقييماً لحالة تنفيذ الاستراتيجية، وتتضمن عرضًا للتدابير المحددة في سبيل تحقيق الأهداف المعلنة، وتواصل علاوة على ذلك تطوير الاستراتيجية.

يتم رفع التقارير إلى البرلمان الألماني (البوندستاغ) للإحاطة.

ب. يتم إشراك الرأي العام في وقت مبكر وبصورة شاملة في مواصلة تطوير الاستراتيجية.

ج. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوزارات المختلفة مرة في كل فترة تشريعية باطلاع لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة على المساهمات التي قدمتها من خلال سياساتها الوزارية الشاملة في تنفيذ الاستراتيجية الألمانية للاستدامة والأهداف العالمية للتنمية المستدامة. في هذا السياق، يتم بصورة خاصة مراعاة تضارب الأهداف والتأثير المتبادل للأهداف المختلفة. تُنشر تقارير الوزارات وتُحال إلى المجلس الاستشاري البرلماني للتنمية المستدامة للإحاطة.

ثالثاً: المؤسسات

١. يعتمد مجلس الوزراء الاتحادي التعديلات والتطويرات التي يتم إدخالها على استراتيجية الاستدامة.

٢. لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة:

أ. تقوم بمواصلة تطوير الاستراتيجية الوطنية للاستدامة من حيث المحتوى،

د. تقدم المشورة حول القضايا الراهنة التي لها صلة بالاستدامة في عمل الحكومة الاتحادية.

الوزارات جميعها ممثل في اللجنة من خلال موظفين بدرجة وكلاء وزارة، ويضطلع رئيس ديوان المستشارية الاتحادية برئاسة لجنة وكلاء الوزارات.

٣. يتم الإعداد لجلسات لجنة وكلاء الوزارات من قِبَل مجموعة عمل برئاسة ديوان المستشارية الاتحادية تضم ممثلين عن كافة الوزارات من الخبراء المختصين عادة بدرجة رؤساء أقسام فرعية.

٤. تحت رئاسة الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والأمن النووي وبمشاركة من المكتب الاتحادي للإحصاء تضطلع مجموعة العمل الوزارية المعنية بمؤشرات التنمية بالأعمال الفنية المرتبطة بالإعداد لعملية مراجعة ومواصلة تطوير مؤشرات التنمية.

٥. في البرلمان الألماني (البوندستاغ)، يدعم المجلس الاستشاري البرلماني للتنمية المستدامة سياسة الاستدامة على الأصعدة الوطنية والأوروبية والدولية.

٦. يقوم مجلس التنمية المستدامة (قرار مجلس الوزراء الاتحادي بتاريخ ٢٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٠، المعدّل بموجب القرار المؤرخ في ٤ أبريل/ نيسان ٢٠٠٧) بالتالي:

ب. يقدم مداخلات ومقترحات لمواصلة تطوير استراتيجية الاستدامة،

ج. ينشر تعليقات بشأن مواضيع معينة،

د. يساهم بشكل خاص في التوعية العامة وتعزيز الحوار المجتمعي بشأن الاستدامة.

يتم تعيين أعضاء المجلس من قبل المستشارة
يتم تعيين أعضاء المجلس من قبل المستشارة الاتحادية.

رابعاً: الإجراءات الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية داخل الحكومة الاتحادية

١. تضطلع الوزارات بالمسؤولية المشتركة عن تنفيذ الاستراتيجية الألمانية للاستدامة. من أجل تحقيق أهداف استراتيجية الاستدامة والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، تقدم كل وزارة مساهمات في المجال الخاص بها، وفي تعاون مع الوزارات الأخرى، وبالتنسيق مع الولايات والبلديات فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة. تشرك الوزارات فضلاً عن ذلك الأطراف الاقتصادية والمجتمعية والسياسية الفاعلة في عملية صنع القرار السياسي.

٢. في ضوء استراتيجية الاستدامة، تأخذ الوزارات لدى تشكيل أنشطتها بما في ذلك إجراءاتها الإدارية ضرورة تحقيق التنمية المستدامة بعين الاعتبار. يعمل المنسقون الوزاريون على تحقيق ذلك، وتتمثل مهامهم في التالي:

– يشكلون جهة الاتصال المركزية في المسائل الخاصة بالتنمية المستدامة،

– يتم إشراكهم من خلال الإدارات المختلفة في عملية تطبيق الاستراتيجية الألمانية للاستدامة وخطة عمل ٢٠٣٠ عبر سياسات كل من الوزارات المعنية،

– يتم إشراكهم بشكل عابر لمجالات اختصاص الإدارات المختلفة من أجل تعزيز مراعاة الجوانب المتعلقة بالاستدامة في عمليات سن القوانين واللوائح وكذلك في وضع استراتيجيات الوزارات.

٣. تُقيّم آثار المقترحات التشريعية على التنمية المستدامة وتُعرض نتيجة هذا التقييم (المادة ٤٤ الفقرة ١ البند ٤ من اللائحة الداخلية المشتركة للوزارات الاتحادية والمادة ٦٢ الفقرة ٢ بالاقتران مع المادة ٤٤ الفقرة ١ البند ١ من اللائحة الداخلية المشتركة للوزارات الاتحادية). يتم في هذا الإطار توضيح أي تضارب فيما بين أهداف الاستدامة المختلفة بشفافية، كما يتم أخذ التقدم المتوقع بعين الاعتبار. تأخذ الوزارة المختصة على عاتقها مسؤولية إجراء هذا الفحص والتقييم في إطار عملية تقدير التبعات المترتبة على القوانين. لزيادة جودة فحص الاستدامة يتم استخدام فحص الاستدامة الإلكتروني على شبكة الإنترنت (eNAP) بصورة شاملة عند تقييم أي مشروع تشريعي. يجوز في حالات استثنائية الحيد عن تلك القاعدة بموافقة من المنسق الوزاري لشؤون التنمية المستدامة المختص بالحالة المعنية. يجب كذلك تقييم أثر البرامج التي لها صلة خاصة بالأهداف المحددة على التنمية المستدامة.

٤. تتحقق الوزارات بصفة مستمرة من تنفيذ التدابير المتخذة في سياق استراتيجية الاستدامة، وتحيط عند اللزوم لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة علماً بأية مشاكل قد تطرأ. كما إنها تقوم بمضاهاة المشاريع الجارية بشكل منتظم بأهداف استراتيجية الاستدامة، وتبت فيما إذا كانت هناك إمكانية لتحقيق تلك الأهداف من خلال تعديل أو إنهاء تلك المشاريع.

٥. تراعي الوزارات في تعاملاتها الإشارة إلى استراتيجية الاستدامة وإلى خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الأهداف العالمية للاستدامة على وجه الخصوص. تدعم الوزارات المختلفة المكتب الصحفي الاتحادي في التواصل بشأن المواضيع التي تشمل اختصاصات وزارية مختلفة.

٦. من أجل تنفيذ برنامج تدابير الاستدامة (تطبيق الاستدامة على العمل الإداري) تُطبق الوزارات والهياكل الوزارية الخاصة بها معايير الاستدامة على العمل الإداري وتساهم بذلك في الوقت نفسه في الوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٣٠.

بيانات الناشر

الناشر
الحكومة الاتحادية الألمانية

تاريخ الإصدار
١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٠
قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ مارس/ آذار ٢٠٢١

للمزيد من المعلومات:
www.deutsche-nachhaltigkeitsstrategie.de
www.bundesregierung.de

مصادر الصور
رموز الأهداف : www.globalgoals.org
الصفحة ١: صورة: الحكومة الاتحادية/ شتيفين كوغلار (Steffen Kugler)

التصميم
A Vitamin Kreativagentur GmbH
١٢٢٠٣ برلين

للحصول على هذا المنشور
منشورات الحكومة الاتحادية
صندوق بريد ٤٨١٠٠٩، ١٨١٣٢ روستوك
هاتف الخدمة: ٠٣٠ ١٨ ٢٧٢ ٢٧٢١
فاكس الخدمة: ٠٣٠ ١٨١٠ ٢٧٢ ٢٧٢١
البريد الإلكتروني: publikationen@bundesregierung.de
طلب المنشورات عبر هاتف الإشارة (للصم والبكم):
gebaerdentelefon@sip.bundesregierung.de
طلب المنشورات عبر الإنترنت:
www.bundesregierung.de/publikationen

تجدون منشورات الحكومة الاتحادية للتنزيل والطلب كذلك على:
www.bundesregierung.de/publikationen

تصدر الحكومة الاتحادية هذا المنشور في إطار علاقاتها العامة. يمكن الحصول على هذا المنشور دون مقابل ولا يجوز بيعه، كما لا يجوز استخدامه من قبل أي حزب أو من قبل المشاركين أو المساعدين في الحملات الانتخابية لغاية الدعاية الانتخابية، الأمر الذي يسري على كل من الانتخابات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات والبلديات، وكذلك على انتخابات البرلمان الأوروبي.

www.bundesregierung.de

facebook.com/Bundesregierung
twitter.com/RegSprecher
youtube.com/bundesregierung
instagram.com/bundeskanzlerin